وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة:2012 -2018

إعداد الطالب:

بوديـــــة الحـــــبيب

تحت اشراف الأستاذ:

الدكتور فيلالي عبد الرحمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2019/06/15

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتورة/ ملال ربيعـــــــة/ رئيسا.

الدكتور/ فيلالي عبد الرحمان/ مشرفا ومقررا.

الدكتور/ خراز الأخضر/ عضوا.

السنة الجامعية: 2019/2018 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة:2012 -2018

إعداد الطالب:

بوديـــــة الحـــــبيب

تحت اشراف الأستاذ:

الدكتور فيلالي عبد الرحمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2019/06/15

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتورة/ ملال ربيعـــــــة/ رئيسا.

الدكتور: فيلالي عبد الرحمان/ مشرفا ومقررا.

الدكتور: خراز الأخضر/ عضوا.

السنة الجامعية: 2019/2018 م

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاه، و بعد:

قال الله تعالى: "وقل ربّ ارحمهما كما ربّياني صغيرا"، أهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع إلى أغلى و أعز الناس إليّ:

- ✓ إلى والدي العزيز أطال الله عمره في طاعته الذي رباني و رعاني فأحسن تربيتي و رعايتي، و الذي لولا الله ثم هو لما وصلت لهذا.
- ✓ إلى الوالدة الكريمة الغالية التي غمرتني بحبها وعطفها و حنانها أطال الله في عمرها و جعلها من أهل الجنان.

الى من غيبته عنا الموت أخي العزيز " **أحمد** " رحمه الله وجعله من أهل الفردوس الأعلى، وإلى ولديه عبد القادر وفتحي رعاهما الله.

- ✓ إلى أفراد أسرتي الصغيرة ابني الغالي: "عبد الجليل" وقرة عيني بنيتي "زهرة ابتهال" وإلى والدتهما الغالية.
- ✓ إلى الجدة الحبيبة "الحاجة جمعة " وأعمامي " بن عامر، العيد، الشيخ وابنه عبد الواحد " رحمهم الله .
- ✓ إلي أشقائي عبد العزيز وابنه أحمد ،علي ،نور الدين وإلي شقيقتاي.
- ✓ إلى كل أصدقائي و زملائي الأعزاء في مفتشية التجارة ببوقطب والعذر ممن نسيتهم.
- ✓ إلى كل من أعانني في هذا العمل بالمتابعة و النصح و الدعاء دون استثناء أهدي هذا العمل المتواضع.

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

فإتباعا لهذا الحديث الشريف أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من:

- الأستاذ الفاضل المؤطر "**فيلالي عبد الرحمان**" الذي كان لي السند والعون طوال مشوار إعدادي لهذه المذكرة.
- إلى كل أساتذة كلية العلوم التجارية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة دون استثناء.
- إلى كل من أعان وساهم من قريب أو بعيد بالنصح و الدعاء و الكلمة الطيبة.

اللهم اجعلنا ممن آمن بك فهديته، وتوكل عليك فكفيته، وسألك فأعطيته.

و صل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الحبيب

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التجارة الخارجية الدولية والنظريات المفسرة لها و العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي الجزائري من خلال دراسة تطورات التحول الاقتصادي في الفترة من 2012 الى 2018 ، و نستعرض في الفصل التطبيقي من هذه الدراسة تطور حجم التجارة الخارجية الجزائرية، وتحليل تطور الميزان التجاري، حيث حَقق هذا الأخير رصيدا موجبا طيلة الفترة من سنة 2012 إلى غاية 2014، أين شهدت هذه الفترة تنامي قيمة الواردات وفي نفس الوقت شهدت زيادة في حصيلة الصادرات، حيث كانت الواردات مغطاة كليا بالصادرات، إلا أن ارتفاع حصيلة الصادرات يعود أساسا لارتفاع أسعار النفط نظرا للتركز السلعي للصادرات الجزائرية على المحروقات بنسبة 96% في ظل الحصيلة الهامشية للصادرات خارج المحروقات. ولكن خلال الفترة من :2015 إلى 2016 تم تسجيل رصيد سالب للميزان التجاري، أما معدل النمو الاقتصادي لهذه الفترة فقد شهد تذبذبا وعدم استقرار ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي معززا ذلك بالعديد من البيانات والأرقام الصادرة من المؤسسات الدولية المهتمة في مجال التجارة الخارجية والبيانات الصادرة من المؤسسات الرسمية الجزائرية مثل بنك الجزائر ومديرية التجارة الخارجية بوزارة التجارة ،والموقع الرسمي لإدارة الجمارك الجزائرية و الديوان الوطني للإحصاء .

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، الاقتصاد الجزائري، النمو الاقتصادي، أسعار البترول.

Résumé : Dans cet article, on présente l'évolution du commerce extérieur algérien, et analyser de l'évolution du balance commerciale, qui a atteint positif dans la période de 2012 à 2014, où cette période a vu la valeur croissante des importations ainsi qu' une augmentation à niveau exportation, lorsque les importations couvertes entièrement aux exportations, la hausse d'exportation est principalement attribuable à des prix élevés pétrole en raison de la concentration d'exportations algériennes in hydrocarbures par 96%. Mais dans la période de 2016 à 2018, la balance commerciale était négatif à cause de la baisse des exportations et la détérioration des prix du pétrole sur le marché mondial, et à son tour l'augmentation de la valeur des importations, et donc que la balance commerciale est affectée à l'évolution des prix du pétrole, ce dernier rend l'économie algérienne fragile et nécessite plus de travail à la diversification des exportations hors hydrocarbures.

Mots clés : Commerce extérieur, Balance commerciale, Taux de développement, Prix du pétrole

الفهرس

اهداء وشكر
الملخص.....II
قائمة الجداول.....VII
قائمة الأشكال.....VIII
المقدمة.....أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.....2
تمهيد.....2
المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية.....3
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.....3
المطلب الثاني: دوافع قيام التجارة الخارجية.....6
المطلب الثالث: نشأة التجارة الخارجية و نظريات قيامها.....9
أولا: نظرية الميزة المطلقة آدم سميث(1723-1790).....10
ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو (1772-1823).....14
ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل {1806 -1873 }.16
رابعا : النظرية النيوكلاسكية في تفسير التجارة الخارجية.....17
خامسا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.....18
المبحث الثاني: دور التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.....23
المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في مختلف المجالات.....23
الفرع الأول: المجال الاقتصادي.....23
الفرع الثاني: المجال الاجتماعي.....23
الفرع الثالث: المجال السياسي.....24
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية 25
الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية.....25
الفرع الثاني: أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي.....25
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية.....26
الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية.....27

الفرع الثاني: الدوافع السياسية والإستراتيجية.....27
الفرع الثالث: الدوافع الاجتماعية.....27
المبحث الثالث :مفهوم التصدير وأثره على التنمية.....28
المطلب الأول ماهية التصدير.....28
الفرع الأول :تعريف التصدير وأهميته.....28
الفرع الثاني أهمية التصدير.....29
الفرع الثالث أنواع التصدير 30
المطلب الثاني :دوافع التصدير ومحددات نجاحه.....31
الفرع الأول :دوافع التصدير.....31
الفرع الثاني :محددات نجاح عملية التصدير.....32
المطلب الثالث :تحديات و عوائق التصدير.....33
خلاصة.....35
الفصل الثاني: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.....37
تمهيد.....37
المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية والفرق بينهما.....38
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....38
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.....38
الفرع الثاني: مراحل النمو الاقتصادي.....39
المطلب الثاني: مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية وعناصرها.....41
الفرع الأول: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....41
الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية 44
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية.....47
المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.....48
المطلب الأول : نظرية التجارة والنمو الاقتصادي.....48
المطلب الثاني: التجارة الخارجية كآلية للنمو.....50
المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.....54
خلاصة 57

الفصل الثالث :تحليل اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر.58
تمهيد.....59
المبحث الأول :تحليل تطور الواردات الجزائرية للفترة من 2012 إلى 2018.60
المطلب الأول : تركيبة السلع المكونة للواردات.....60
المطلب الثاني: التوزيع حسب المناطق الجغرافية لواردات
الجزائر.....64
المطلب الثالث :أهم شركاء الجزائر في سنة 2017.....67
المبحث الثاني :تحليل تطور الصادرات للفترة من 2012 إلى 2018.....70
المطلب الأول :التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2012 إلى
2018.....70
المطلب الثاني: المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي للصادرات 75
المطلب الثالث: أهم زبائن الجزائر في سنة 2017.....79
المبحث الثالث :تحليل وضعية الميزان التجاري للفترة من 2012 إلى 2018 وأثر
ذلك على النمو الاقتصادي.....81
المطلب الأول: تحليل الواردات والصادرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.....81
المطلب الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري ومعدل
النمو.....83
خلاصة.....87
خاتمة 89
قائمة المصادر والمراجع 92

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
1	عدد الوحدات المنتجة خلال وحدة عمل واحدة	12
2	وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/السنة	15
3	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال فترة 2012-2018	43
4	التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية	60
5	أهم موردي الجزائر خلال سنة 2017	67
6	تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة 2012-2018	68
7	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية	71
8	أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2017	75
9	تطور الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام خلال :2012-2018	79
10	رصيد الميزان التجاري ومعدل النمو للفترة 2012-2018	80

قائمة الجداول

الرقم	الشكل	الصفحة
1	الفجوة التكنولوجية	20
2	مسار دورة حياة المنتوج	22
3	تطور الواردات الجزائرية للفترة (2012-2018)	61
4	تطور التركيبة السلعية للواردات بالنسبة المئوية	64
5	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة من 2012 إلى 2018	67
6	أهم موردي الجزائر خلال سنة 2017	69
7	صادرات الجزائر من المحروقات وخارجها للفترة 2012-2018	72
8	تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات	74
9	هيكل التركيب النسبي للصادرات الجزائرية 2012-2018	75
10	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصادية للفترة 2012-2018	78
11	أهم زبائن الجزائر لسنة 2017	80
12	تطور الناتج الداخلي الخام نسبة الى كل من الصادرات والواردات خلال فترة 2012-2018	82
13	تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2012-2018)	84
14	معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2012-2018	85

قائمة الأشكال

المقدمة العامة

تغير النظام الإقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بظهور نظام إقتصادي عالمي جديد يقوم على مبدأ التكتلات الاقتصادية والتنظيمات الإقليمية التي أساسها تفعيل تعاون اقتصادي بين الدول ولا يمكن تجسيد ذلك إلا عن طريق التبادل الناتج عن التفاوت بين اقتصاديات دول العالم ،فأصبح اللجوء إلى التجارة الخارجية ضرورة ملحة بل حتمية لا يمكن الهروب منها، مهما كانت درجة النمو الاقتصادي و لما كان الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد العالمي ، بحيث لا يمكن الاستغناء عن التبادل الدولي ، أين أصبح الإدماج أمرا مفروضا ، ولقد لعب قطاع التجارة الخارجية دورا مهما وحافزا للنمو الاقتصادي في الحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، يعتبر من أهم وسائل استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة لإنتاج السلع وتصريفها في السوق المحلية والخارجية بالإضافة إلى تحقيق قيمة مضافة للدخل القومي تساهم في زيادة متوسط الدخل للفرد ، ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات وبالأحرى إمكانية تحقيق توازنه ،وتتفاوت الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية بالنسبة لنمو الناتج المحلي من بلد لآخر ،ويعتمد ذلك على مدى تأثير الصادرات باعتبارها من أهم مصادر نمو الاقتصاد ينظر إليها كأنها محرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عن طريق تنويع وترقية الصادرات، حيث تشكل الصادرات موردا هاما من العملة الصعبة للتمويل ، ولم يقتصر دورها في هذا الاتجاه فقط، بل هي أيضا وسيط لنقل الناتج الحضاري وإشعاع الابتكار وتوثيق الصلة بين مختلف الاقتصاديات.

طبيعة الاقتصاد الجزائري، كما في اقتصاديات الدول النفطية فإن التجارة الخارجية كان لها نصيب من الاهتمام من خلال السياسات المنتهجة منذ الاستقلال، إذ يعتمد عليها لتوفير الحاجات الاستهلاكية و كذا توفير مستلزمات التنمية لبناء هيكل اقتصادي متين ،ومع اتساع العولمة والحرية في تدفقات رؤوس الأموال والبضائع والأفراد شهد الاقتصاد العالمي نموا كبيرا في مجال التبادل التجاري وفي تدفقات رؤوس الأموال بين الدول .

والجزائر كدولة ساعية إلى بلوغ التطور الاقتصادي وخاصة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أدى بها إلى زيادة الاهتمام بالتجارة الخارجية وبلورتها بشكل يسمح لها بالتوافق مع القوانين التي أرستها المنظمة العالمية للتجارة .

شكل أثرا لتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي موضوع بحث العديد من الاقتصاديين، كإبراز الأهمية الخاصة لمستوى الصادرات كمؤشر رئيسي على معدل النمو الاقتصادي ، إذ يسمح الفائض من الصادرات و هو من أحد محفزات النمو، بتحقيق استثمارات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بالعملة الصعبة ، ومن ثم رفع مستوى معيشة الأفراد، والذي يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاجتماعي لاسيما منها تقليص البطالة لتحقيق نمو أفضل للاقتصاد .

إن تزايد الثروة العامة يخلق مناخا اجتماعيا يجعل النمو الاقتصادي أكثر تميزا ولتحقيق ذلك يجب تعزيز دور التجارة الخارجية، كترشيد الواردات وتطوير وتنويع الصادرات، ومن هنا تظهر أهمية القطاع التصديري من خلال التوسع الاقتصادي الذي يمثل قدرة النظام الإنتاجي على سد الحاجات الاجتماعية المتطورة للسكان

وتصدير الفوائض الإنتاجية، لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ومن ثمة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وبالتالي فإن دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر يندرج في إطار معرفة الاستراتيجيات المناسبة التي يجب على الجزائر أن تتبعها في التصدير لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، إلا أن كون الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع مما يجعل علاقتها بالنمو الاقتصادي غير مستقرة ،ومن أجل ذلك تحاول هذه الدراسة إيضاح وتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ومعرفة واقع مساهمة التجارة الخارجية في نمو الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل اقتصاد السوق والتحضير لدخول منظمة التجارة العالمية .

ومنه نطرح الإشكالية حول ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم التجارة الخارجية ،وماهي النظريات المفسرة لها ؟
- ما هو واقع وطبيعة تطور الاقتصاد الجزائري ؟
- ما هو أثر انفتاح التجارة الخارجية على النمو في الاقتصاد الجزائري ؟
- ما هو واقع المزيج السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية ؟
- ما هو واقع الميزان التجاري الجزائري وحجم التجارة الخارجية الجزائرية ؟
- هل تأثرت التجارة الخارجية الجزائرية بالتوجهات نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- من هم أهم شركاء الجزائر الاقتصاديين في مجال الصادرات والواردات؟
- ما هو حجم نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية السابقة قمنا بوضع جملة من الفرضيات:

- النظريات هي أساس تطور التجارة الخارجية خاصة الحديثة منها.
- السياسة التجارية كفيلة بالنهوض بالتجارة الخارجية.
- الإتحاد الأوربي هو شريك الجزائر الأول في مجال الصادرات.
- التجارة الخارجية في الجزائر لها أثر على النمو الاقتصادي للبلاد.
- طبيعة وحجم الصادرات تؤثر في وتيرة النمو الاقتصادي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية واتجاه العالم نحو التحرر في الجانب الاقتصادي ،إضافة إلى زيادة حجم الأسواق الدولية وتشابكها حيث أخذت التجارة الخارجية حصة الأسد من اهتمام الاقتصاديين وكذا صانعي القرار لإرتباطها بعامل السيادة ،خاصة في ظل اشتداد المنافسة وتنامي العولمة إضافة إلى طلب الجزائر الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسعيها نحو إقامة منطقة التبادل الحر ،لتحرر التجارة الخارجية مما سيشكل تحديا للاقتصاد الوطني نظرا لعدم قدرة المؤسسات الجزائرية على مجاراة المؤسسات الأجنبية إضافة إلي النقاط التالية :

- ❖ هي محاولة لدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الجزائري في إطار دراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية الراهنة والتي تتجلى في:
- ❖ أهمية تحديد أثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري وما مدى تأثير السياسات المتبعة من طرف صانعي قرار على الواقع الاقتصادي المحلي.
- ❖ تتناول الدراسة موضوع مهم يساهم في التعرف على مدى تحفيز التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي في الجزائر والقرارات والتدابير اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني .

أسباب اختيار موضوع

لقد كان وراء اختياري لهذا الموضوع عدة دوافع شخصية وأخرى موضوعية فالشخصية بحكم وظيفتي كعون في وزارة التجارة وملاحظتي لغياب دراسات تحلل وضع التجارة الخارجية الجزائرية، أما الموضوعية فتمثلت في:

- المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الدولي.
- الاهتمام الذي أولته الدولة للتجارة الخارجية والحديث عن تنويع الصادرات خارج المحروقات .

التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية خاصة بعد فشل الإصلاحات المتكررة .

المنهج المتبع

إتبعت في دراستي لموضوع "أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر" على المنهج الوصفي عند التطرق الى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية والتعاريف وكذا عند التطرق للنظريات المفسرة للتجارة والسياسات التجارية المنتهجة وعند التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية وكما لجأت في الفصل

التطبيقي إلى المنهج التحليلي بغرض تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر وتحليل النمو الاقتصادي.

صعوبات البحث

إن أي بحث مهما كان موضوعه ومنهجه إلا وتعترضه صعوبات وعقبات تحد من وصوله الى هدفه وقد واجهت في دراستي هذه جملة من الصعوبات أذكر منها:

- اختلاف في الإحصائيات والبيانات حول التجارة الخارجية في الجزائر من مصدر إلى آخر حتى لنفس السنة.

عدم وجود إحصائيات دقيقة خاصة عند ذكر الأرقام، النسب والمبالغ للتجارة الجزائرية وهي في الغالب تقريبية.

- صعوبة الوصول إلى المعطيات والجداول وما ينشر من طرف الإدارات يكون جزئي بدرجة كبيرة.
- ضيق الوقت الممنوح للدراسة مما يجعل جمع البيانات في مدة قصيرة أمرا صعبا ويؤثر على تحقيق أهداف البحث .
- عدم توفر مراجع ومصادر تواكب الوضع الراهن فمعظم الكتب المتوفرة في المكتبات تتناول فترات ماضية، وإحصائياتها قديمة.

هيكل البحث

من خلال بحثنا هذا حاولنا قدر الإمكان المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار واحترام التدرج الزمني خاصة فيما تعلق بالإصلاحات الاقتصادية وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول تعرضت في الفصل الأول إلى مدخل إلى التجارة الخارجية ,واستعرضت إلى ماهية التجارة الخارجية والنظريات المتعلقة بها .كما تطرقت إلى مفاهيم الصادرات وأنواعها وتطرقت في الفصل الثاني إلى النمو الاقتصادي والتنمية والفرق بينها , وتطرقت في الفصل الثالث إلى دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية و تحليل صادرات الجزائر وأهم الشركاء الاقتصاديين لها وتوزيعها حسب المناطق الاقتصادية وتحليل أهم وردات الجزائر وتوزيعها حسب المناطق الاقتصادية ودراسة حالة الميزان ا لتجاري خلال فترة من 2012 إلى 2018والنمو الاقتصادي المحقق خلال نفس الفترة .

الدراسات السابقة

من خلال بحثي هذا اطلعت على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي يمكن ذكر بعضها، ومن بينها ما يلي:

- رسالة دكتوراه في الاقتصاد من إعداد الطالبة بن حمود سكينة بعنوان **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** (1986-1995)، جامعة منتوري قسنطينة ،1999،حيث عالجت الإشكالية ما هو بديل المحروقات؟

وركزت على التجربة الأولى لتصدير منتوجات خارج المحروقات ،خاصة في العشر سنوات الأولى باعتبارها البداية الفعلية للتصدير خارج المحروقات ،وحسب الباحثة فان ذلك كان حتمية بعد الانتكاسات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بسبب

انهيار أسعار المحروقات ،خلال تلك الفترة مما دفع بالتفكير في بديل للمحروقات .وقد أطلقت الدولة جملة من الحوافز التشجيعية ،وحاولت الدراسة تحليل مضمون الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة ،وتبيين انعكاسات ذلك على الاقتصاد الجزائري، وحاولت في الأخير توضيح أهم العراقيل والمشاكل التي تواجه هذا النوع من الصادرات ،وطرح مجموعة من الحلول على المستوى الكلي والجزئي مثل النهوض بالقطاع الفلاحي والصناعي ،ورسم إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات مع الأخذ في الحسبان التحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني المتجه نحو إقتصاد السوق.

- مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي من إعداد الطالبة ناصر نسيمة بعنوان **دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري للفترة (2005-2012)**، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2013-2014 ،

وقد طرحت الطالبة في دراستها الإشكالية التالية: ما هي أهم التحليلات التي يمكن أن نقدمها للتغيرات التي مست صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 2005-2012؟

وهدفت هذه الدراسة الى تحليل كل من الصادرات والواردات للفترة ومعرفة التحولات في الميزان التجاري من خلال مؤشرات تصف طبيعة التركيبة السلعية للصادرات من خلال مؤشرات تصف طبيعة التركيبة السلعية والحيز الجغرافي للمعاملات التجارية ،وهذا من خلال مراحل تحرير التجارة الخارجية .

وللإجابة عن الإشكالية انتهجت المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة للمنهج التاريخي من خلال توضيح أسباب قيام التبادل الدولي و أهمية التجارة الخارجية وأيضا بما يتلاءم كذلك مع المراحل التي مرت بها السياسة التجارية الجزائرية، والتي تسعى في إطارها لتحليل تطور وضعية الميزان التجاري ، كما إستخدمت المنهج الاستقرائي الذي يظهر في الفصل الثالث لقياس وتحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات المفسرة لكل من الصادرات والواردات ، وخلصت الدراسة الى وجوب تنويع الصادرات خارج المحروقات، واستغلال عائدات هذه الأخيرة في تنمية الإنتاج الصناعي والفلاحي وتصدير فائضه كبديل عن المحروقات .

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تحليل كل من الصادرات و الواردات من كل جوانبها، والميزان التجاري مع معرفة التحولات التي عرفتها الجزائر في الفترة (2012 -2018) و تغير وجهات العالم نحو اقتصاديات حديثة تنافس الاقتصاديات العالمية الكبرى ومحاولة الدراسة تحليل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

هيكل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي يتم التطرق فيه الى دراسة حالة الجزائر وهي كالآتي:

الفصل الأول :الإطار النظري للتجارة الخارجية وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول :مدخل للتجارة الخارجية

المبحث الثاني :دور التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الثالث :التصدير وأنواعه

أما الفصل الثاني فيتم التطرق فيه إلى :التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال مباحثين أيضا:

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية والفرق بينهما

المبحث الثاني :طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي

الفصل الثالث: تحليل إثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول :تحليل تطور الواردات الجزائرية للفترة من 2012 إلى 2018.

المبحث الثاني :تحليل تطور الصادرات للفترة من 2012 إلى 2018.

المبحث الثالث :تحليل وضعية الميزان التجاري للفترة من 2012 إلى 2018 وأثر ذلك على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

لا تستطيع أي دولة من دول العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية إشباع حاجاتها من السلع والخدمات، بل تبقى دوما في حاجة ماسة إلى بقية دول العالم وهذا ما ولد العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ عصور حيث أنه لا تستطيع أي دولة العيش في معزل عن العالم متبعة في ذلك سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن،

وقد أدى تطور نظم المعلومات والإتصالات الدولية إلى تزايدت أهمية التجارة الخارجية بإعتبارها أهم محددات النمو الإقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب وسد حاجيات المجتمعات .

ولقد خصص فصل لدراسة مختلف جوانب التجارة الخارجية في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية والذي تضمن تعريف وأسباب ونظريات قيام التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: أهمية التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها والتي تتضمن الأهمية والعوامل المؤثرة وسياسات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: يتطرق إلى مفهوم التصدير ومختلف أنواعه.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي فرع من علم الاقتصاد التي تختص بدراسة التبادل بين دول العالم، وقد عرف التبادل تزايدا كبيرا بصورة مستمرة وخاصة في ظل تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق وظهور طرق وتقنيات جديدة في التجارة وكذا ظهور انواع جديدة من الأسواق .

والمعروف أن التبادل بين دول العالم يأخذ ثلاثة أشكال، وهي تبادل السلع المادية مثل: القمح، النفط، الآلات والسيارات، وتبادل الخدمات مثل: خدمات النقل، التأمين، السياحة والتعليم، وتبادل المعاملات المالية والنقدية مثل: الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية عدة تعاريف وسوف نحاول الأخذ بأهمها فيما يلي :

- التجارة الخارجية هي عبارة عن عمليتين الأولى عملية التصدير والتي تتمثل في إخراج السلع والخدمات أي البيع خارج الحدود وبصفة رسمية من طرف الدولة أو أي شخصية مادية أو معنوية، مقابل قيمة مقدرة متفق عليها غالبا بالعملة الصعبة والتي تشكل موردا من موارد الدولة، أما الثانية فهي عملية الاستيراد بمعنى عملية الشراء الآتية من الخارج ومن هنا يمكن القول أن: التجارة الخارجية ما هي إلا انعكاس صادق للتفاوت في توزيع الموارد بين الدول. [1]
- تعرف التجارة الخارجية على أنها ﴿أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها

[1] – محمد جاسم، التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان ،2006، ص 22.

دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة». [1]

- كما تعرف على أنها: «عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل». [2]

الفرع الأول: التعريف اللغوي

التجارة :لغة :ما يتجر فيه وتقليب المال لغرض الربح .والتاجر :الحاذق بالامر والعرب تسمي بائع الخمر تاجرا والتاجرة مؤنث التاجر يقال سلعة تاجرة والجمع تواجر تقول :تجر يتجر تجراً وتجارة :باع وشرى [3].

بالعودة إلى قواميس اللغة، التجارة تدل على كلمة تقليب المال كما عرفها العالم العربي ابن خلدون في كتابه المشهور "المقدمة " بأنها {محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء } وبالتالي يكون ابسط الأعمال التجارية هو شراء سلعة بثمن وإعادة بيعها بثمن أكبر ويكون الفرق هو الربح .

الفرع الثاني: التعريف الإصطلاحي :

فعرفها القدامى من علماء المسلمين بعدة تعريفات فقد عرفها الجرجاني : بأنها عبارة عن شراء شيء ليباع بالربح وعرفها بعضهم بتعريف مشابه للتعريف الأول بقوله : هي الاسترباح بالبيع.

---

[1] _محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2009

[2] – حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000،ص13.

[3] .لسان العرب المجلد 1 ،مختار الصحاح، ص85.

وفي الاصطلاح مصطلح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الإقتصادية بين دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول. [1]

الفرع الثالث: التعريف الاقتصادي

في الاقتصاد التجارة هي: عملية الوساطة والتوسط بين المنتج والمستهلك، وينجم عن ذلك خروج نوعين من الأعمال عن نطاق التجارة، حيث يقوم المستهلك بشراء السلعة التي يهدف لاستهلاكها والإنتفاع بها فكل بيع يقابله شراء، البائع دافعه تحقيق الربح والمشتري دافعه الحاجة أو الرغبة. [2]

الفرع الرابع: التعريف القانوني

التجارة في نظر القانونيين هي تحويل المنتجات من حالتها الأولية إلى سلع بقصد بيعها بعد إعادة صنعها وهي ماتسمى بالصناعات التحويلية، وأيضا يشمل النشاط المتعلق بالصناعة والنقل البحري والجوي والبنوك وما يلحق بها من حرف تجارية، كالسمسرة والوكالة بالعمولة والتأمين وغيرها. [3]

الفرع الخامس: التعريف الشائع للتجارة الخارجية:

التجارة الخارجية (Forgien Trade) هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى، وتعرف بأنها تداول الخدمات، ورؤوس الأموال، والسلع عبر الحدود الدولية أو الإقليمية وهي تشكل جزءا مهما من اقتصاد اغلب دول العالم، كما تؤثر بشكل مباشر على ناتجها المحلي الإجمالي. [4]

يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية،ط2،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع

[3]_الجزائر2016،ص18

[2]_بوكنوة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية2012/2011،ص45

[3]_بوكنوة نورة، مرجع سابق ذكره، ص45.

[4] http ://mawdo3.com

وبالرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية إستنادا إلى الفوارق التالية:

1) تتم التجارة الداخلية داخل الحدود الجغرافية للدولة، بينما تتم التجارة الخارجية بين دول العالم المختلفة.

2) تتم التجارة الداخلية من خلال نظام إقتصادي سياسي واحد، بينما تتم التجارة الخارجية في ظل أنظمة إقتصادية سياسية مختلفة.

3) تختلف الظروف السوقية والعوامل المؤثرة فيها في التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.

4) وجود فرص للتكتلات الإقتصادية في حال التجارة الخارجية.

5) سهولة نقل عوامل الإنتاج داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة وصعوبة نقلها في حال التجارة الخارجية.

6) إختلاف الأنظمة والقوانين الإقتصادية والسياسية والإجتماعية المنظمة للتجارة الداخلية عن المنظمة للتجارة الخارجية.

7) إستخدام عملة واحدة في حال التجارة الداخلية وتعدد العملات المستخدمة في حال التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: دوافع قيام التجارة الخارجية

تتشارك دول العالم بين بعضها البعض مجموعة من العلاقات الاقتصادية المتنوعة ،التي تبلورت بناءا على التجارة الخارجية ،وذلك بسبب فرض تأثيرها على الأسواق التجارية المحلية والعالمية ،كما ساهمت التغيرات في الأسعار الخاصة بالتبادل التجاري الدولي في تعزيز فكرة التجارة بين الدول لتحقيق الأرباح المالية ،ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو مايسمى

بمشكلة الندرة النسبية حسب المدرسة الرأسمالية، حيث أن دولة ما لا تستطيع أن تكتفي ذاتيا بصورة شاملة ولمدة طويلة، أن تنتج كل ما تحتاجه. لأن الظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تمكنها من ذلك. وهذا ما يتطلب من كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها إمكانياتها لإنتاجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو رهنا تبدو أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول ترتبط إرتباطا وثيقا بظاهرة قيام التجارة، ومن هنا سوف نتطرق لأهم الأسباب. [1]

الفرع الأول: عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة:

يعتبر هذا سببا جوهريا ورئيسيا، حيث أنه ينتج عن السبب عدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا، فكل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بها بميزة نسبية، وتحصل البلدان الأخرى جزئيا أو كليا على حاجاتها من السلع التي لا تتمتع بها بميزة نسبية، وتعود الفائدة على كل البلاد طالما أن معدل التبادل يختلف عن ذلك المعدل الذي كان سائدا قبل قيام التجارة .[2]

الفرع الثاني: تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة

هذا ما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، من خلال تحقيق وفورات الحجم، مقارنة مع إرتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

---

[1] رشاد العصار، عليان شريف، حسام داود **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص16.

[2] قريصة صبحي تادرس، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت،1983، ص313.

الفرع الثالث: إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى

تعد التكنولوجيا سببا منفصلا لقيام التجارة الخارجية، ويمكن القول أن التجارة مبنية على تغيرات في عامل الإنتاج المتوافر نسبيا وهو-التكنولوجيا- حيث تصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل إرتفاع مستوى التكنولوجيا، على عكس من ذلك في حال إنخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

الفرع الرابع: وجود الفائض في الإنتاج المحلي والسعي إلى زيادة الدخل الوطني

يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.

وأما فيما يخص السعي إلى زيادة الدخل الوطني يتمثل في الاعتماد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية، وهذا بهدف رفع مستوى المعيشة محليا، وتحقيق الرفاهية الإقتصادية.

الفرع الخامس: إختلاف الميول والأذواق

الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها. [1]

1_حسام علي داود، وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2002،ص17

الفرع السادس: الأسباب السياسية

والمتمثلة في تحقيق النفوذ السياسية من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا. [1]

يمكن التوصل مما سبق الى أن التجارة الخارجية وموضوع تحديد أسباب قيامها أثار تفكير مجموعة مختلفة من المفكرين والإقتصاديين وقد كان عمل كل واحد فيهم تكملة لعمل الآخرين.

2_فليح حسن خلف، **الإقتصاديات الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص16_ص 18

المطلب الثالث: نشأة التجارة الخارجية ونظريات قيامها

الفرع الأول: نشأة التجارة الخارجية:

يعود الاهتمام بالتجارة الخارجيّة إلى ظهور المدرسة التجاريّة في القرن السابع عشر للميلاد في قارة أوروبا؛ حيث اهتمت بدراسة التجارة بصفتها من أهمّ مصادر الثروات الخاصّة في الأُمم، وازداد الاهتمام في هذه المرحلة على تعزيز كمية الصادرات مقارنةً في كمية الواردات؛ من أجل المساهمة في زيادة تدفّق النقود للدول، كما تزامن مع هذه المرحلة الاهتمام في تقليل الواردات، وتوفير الحماية للسوق، وتخفيض التكاليف المترتبة على الأجور؛ بهدف دعم المنافسة الخارجيّة.

ظهرت في فرنسا في القرن الثامن عشر للميلاد مدرسة تجاريّة تُشير إلى أنّ المصدر الرئيسيّ للثروة مرتبط مع الإنتاج الزراعيّ، وأُطلق على هذه المدرسة اسم مدرسة الطبيعيين التي تُركز على الجهود الزراعيّة، وتختلف مع المدرسة التجاريّة في أفكارها، أمّا في بريطانيا ساهمت الثورة الصناعيّة في اعتبار الإنتاج المصدر الأساسيّ للثروة؛ وهو ما أشار له عالم الاقتصاد والمُفكّر آدم سميث في كتاب ثروة الأُمم، أمّا المُعالجة الفكريّة والدراسيّة الأولى لفكرة التّجارة الخارجيّة تعود بشكلٍ رئيسيٍّ إلى العالم الاقتصاديّ ريكاردو؛ عن طريق اهتمامه بوضع نظرية الميّزة النسبيّة، وتشير إلى أن التكاليف المترتبة على العمل هي المصدر الأساسيّ للتبادل الداخليّ، والممتد لاحقاً إلى التبادل الخارجيّ [1]

تعددت مفاهيم التجارة الخارجية من مفكر لآخر ومن وقت لآخر ولكل منهم طريقة خاصة في شرح مفهومها، والتي تتناسب مع مقتضيات عصره.

ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية حيث اقتصرنا على نظريات (آدم سميث، دافيد ريكاردو)، وكذلك النظريات النيوكلاسيكية المتمثلة

---

[1]- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، "**التّجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، جسر التنمية – سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، مارس2009، العدد 31، صفحة 2، 3.

(نظرية هيكشر وأولين(ولغز ليونيتيف، والنظريات الحديثة (الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج). وقبل ذلك رأينا انه من الضروري التطرق إلى أهمية التجارة الخارجية

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية [1]:

تُعدّ التّجارة الخارجيّة من النشاطات الاقتصاديّة المهمة في العالم؛ حيث تعتمد عليها كافة الدول في أنظمتها الاقتصاديّة؛ ممّا يُساهم في توفير كافة الحاجات الاستهلاكيّة، ومن الممكن تلخيص أهمية التّجارة الخارجيّة وفقاً للنقاط الآتية:

تُعدّ التجارة الخارجيّة مقياساً لقدرات الدول على الإنتاج، والمنافسة في الأسواق العالميّة؛ بسبب اعتمادها على مُعدّلات الإنتاج المُتاح، وقُدرات الدول في الحصول على العُملات الأجنبيّة.

تُعتبر التجارة الخارجيّة من المجالات الحيويّة في المجتمعات، سواء أكانت ذات بيئة اقتصاديّة ناميّة أو مُتقدمة؛ إذ تُساهم التجارة الخارجيّة في ربط الدول معاً،

كما تُساعد على تعزيز القُدرة على التسويق؛ من خلال استحداث أسواق جديدة. تعتمد الدول على التّجارة الخارجيّة؛ من أجل زيادة رصيد العُملات الصعبة في حساباتها؛ بسبب اعتماد عمليات التصدير والاستيراد على استخدام عُملات مُتنوعة.

الفرع الثالث: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

أولا: نظرية الميزة المطلقة آدم سميث(1723_1790)

الإقتصادي آدم سميث هو أول إقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في كتابه (أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم) الذي نشره عام

[1] فاطمة الزهراء بن زيدان،" دراسة تحليلية لحركة التّجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر، صفحة 31، 32.

1776 في نيويورك، حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة الذي اعتبره سببا لقيام التجارة الخارجية.

و بين آدم سميث في كتابه **{أن ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة ولكن تقاس بقدرتها على الانتاج.}** وعليه فإن اجتهاد الامة لزيادة ثروة ثروتها ،يجب أن يرتكز على زيادة قدرتها الانتاجية. وخلص ادم سميث الى ان كل الد ول تستفيد من التجارة الخارجية الحرة، وذلك من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو السلع التي لها في إنتاجها ميزة مطلقة، بالمقارنة مع ظروف إنتاج هذه السلعة أو السلع في البلدان الأخرى.[1]

وأوضح أن التجارة تتيح للبلد الإستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع من حجم السوق، كما بين في فكرته الشهيرة اليد الخفية أن الدولة، يجب أن ترفع يدها عن النشاط الإقتصادي حيث تعتبر الدولة من وجهة نظره منتج سيئ، وأنه يجب ترك الحرية للأفراد في إتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية التي يرغب كل منهم في توظيف موارده المتاحة فيها.

ويركز آدم سميث في نظريته على النفقة المطلقة وليست النسبية لكل سلعة على حدي، ويكفي شرط إختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين لقيام التجارة الخارجية، وتحقيق النفع المتبادل على كل الدول المشتركة في التجارة الخارجية.

كما [2]يفترض آدم سميث قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم مختلفة تماما، . هو الحال داخل الدولة الواحدة

وقد إفترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما

[1] -عبد الرحمان يسري، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص23.

[2] -رشاد العصار، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21.

اذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثمة تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى.[1]

كما اعتبر سميث أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لعدد ساعات العمل المستخدمة في انتاجها

مثال تطبيقي:

ولتوضيح مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف المطلقة، نقدم المثال التالي:

نفرض أن كل من البلدين ﴿أ﴾ و ﴿ب﴾ ينتجان سلعتين ﴿ج﴾ القمح و ﴿د﴾ النسيج، وكانت ظروف الإنتاج في البلدين كالتالي:

•البلد ﴿أ﴾: يستلزم استعمال وحدة واحدة من عوامل الإنتاج ﴿اليد العاملة في نظرية آدم سميث﴾ لإنتاج 8 أطنان من القمح ﴿س﴾ ووحدة واحدة لإنتاج10أمتار من النسيج ﴿ع﴾

1وحدة عمل ← 5 طن قمح ﴿س﴾

1وحدةعمل ← 10 أمتار من النسيج ﴿ع﴾

•البلد ﴿ب﴾: يستلزم وحدة عمل واحدة لإنتاج طنا واحدا من القمح ﴿س﴾ ووحدة واحدة لإنتاج 20مترا من النسيج ﴿ع﴾.

1طن قمح ﴿س﴾ ← 1وحدة عمل

20متر من النسيج ﴿ع﴾ ← 1وحدة عمل

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم ﴿1﴾: عدد الوحدات المنتجة خلال وحدة عمل واحدة

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص24.

الدولة	قمح (س)	نسيج (ع)
البلد (أ)	5 طن	10 متر
البلد (ب)	1 طن	20 متر

المصدر يوسف مسعداوي ،**دراسات في التجارة الدولية**،ط2،دار هومة للطباعة و النشرو التوزيع،الجزائر،2016،ص25

فإذا كان كل من البلدين﴾ و﴿ب﴾ يمتلكان 100 وحدة من عوامل الإنتاج ﴿العمل﴾، فإنه يمكن لكل بلد أن ينعزل عن الآخر وينتج السلعتين ﴿س﴾ و ﴿ع﴾ وذلك بتخصيص جزء من وحدات العمل التي يمتلكها، ولتكن 50 وحدة لإنتاج السلعة ﴿س﴾ و50 وحدة لإنتاج السلعة ﴿ع﴾، ويكون بذلك الإنتاج الكلي في كل من البلدين:[1]

في البلد ﴿أ﴾:250 طن من القمح ﴿س﴾ و500 متر من النسيج ﴿ع﴾

في البلد ﴿ب﴾:50طن من القمح ﴿س﴾ و 100 متر من النسيج ﴿ع﴾

ويكون الإنتاج الكلي على المستوى الدولي ﴿مجموع إنتاج البلدين 300 طن من القمح و1500متر من النسيج.﴾

لكن يمكن لكل من البلدين أن يتخصص في إنتاج السلعة التي ينتجها بأقل تكلفة ﴿القمح بالنسبة للبلد" أ" والنسيج بالنسبة للبلد "ب"﴾ ويستورد السلعة الأخرى من البلد الآخر.

و يكون مستوى الإنتاج كالتالي:

-في البلد"أ" 500 طن من القمح.

-في البلد" ب" 2000 متر من النسيج.

[1]_يوسف مسعداوي، المرجع السابق ص26

و هكذا يؤدي التخصص إلى زيادة في الإنتاج على المستوى الدولي ويستفيد منه كل من البلدين. ففي المثال إذا كان" أ" يمتاز بظروف إنتاج أحسن من ظروف إنتاج البلد" ب"وذلك بالنسبة للسلعتين س وع فإن ذلك ﴿حسب نظرية آدم سميث﴾ سيؤدي إلى التخصص في الإستيراد.

ولكن مهما يكن فإن مبادئ آدم سميث في حرية التجارة يؤخذ عليها أنها لا تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، أو بالنسبة إلى التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى، أضف إلى ذلك فإن(سميث) لم يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، باعتبار أن القواعد التي تحكم التجارة الخارجية هي نفسها التي تحكم التجارة الداخلية، ولقد رأى (ريكاردو) عكس ذلك باعتبار أن عوامل الإنتاج لا تنتقل بسهولة في التبادل الخارجي مثل إنتقالها داخل الدولة، وقد كان ريكاردو أول من أوضح هذا الفارق فيما أسماه بقانون (النفقات النسبية).[1]

ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو (1772_1823):

تعود نظرية التكاليف النسبية إلى المفكر الإقتصادي الإنجليزي" ديفيد ريكاردو «، حيث حسب هذا الأخير كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية[2] . وتوضح هذه النظرية أنه حتى لو إمتازت إحدى الدول ﴿البلد "ب" مثلا﴾ بظروف إنتاج أحسن من تلك التي هي سائدة في البلد الآخر ﴿البلد "أ"﴾ فإن كلا البلدين يستفيدان من إقامة تبادل خارجي دون أن يقتضي ذلك تخصص البلد "ب"في إنتاج السلعتين وتخصص البلد في الإستيراد.

1_عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية**، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية -تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 6

2 _يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص27-28.

حيث يتخصص البلد الأقل كفاءة في إنتاج وتصدير السلعة التي تكون نقيصتها أقل، بمعنى السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية بشأنها، ويستورد السلعة التي تكون نقيصتها أكبر.[1]

وعليه فإن المقصود بالتكاليف النسبية أحد المعنيين المترادفين:

أ- النسبة بين تكلفة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين ﴿أي التباين الجغرافي﴾:

فمثلا: تكون التكلفة النسبية لإنتاج القماش في فرنسا بالنسبة لإنجلترا كما يلي:

- ✓ التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في فرنسا
- ✓ التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في إنجلترا

ب- النسبة بين تكلفة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد ﴿التباين السلعي﴾ وسوف نركز على المعنى الثاني:

فمثلا: وفقا لهذا تكون التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش في فرنسا كمايلي:

- ✓ التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا
- ✓ التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في فرنسا

ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات:

وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.

تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.

حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.

ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.

---

[1]- نعيمة زيرمي، التجارة **الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2010_2011، ص25.

انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية. [1]

التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

ولتوضيح نظريته أورد" دافيد ريكاردو" المثال التالي:

الجدول رقم ﴿02﴾: وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/السنة.

الدولة	النبيذ	المنسوجات
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص39

نلاحظ من الجدول أن البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة انتاجها المطلقة في انجلترا ،الا أن التكلفة النسبية لإنتاج النبيذ فيها أي البرتغال، أقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات والتكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في انجلترا أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النبيذ، ويكون من مصلحة البرتغال وفق هذا المثال أن تتخصص في انتاج النبيذ و أن تعتمد على انجلترا في تزويدها بالمنسوجات ومن مصلحة انجلترا أن تتخصص في انتاج المنسوجات وأن تعتمد على البرتغال في تزويدها بالنبيذ و بذلك فالاختلاف في التكلفة النسبية هو الذي يعد شرط ضروري و كافي لقيام التبادل بين الدولتين واستفادة كلاهما من التبادل.[2]

على الرغم من أن نظرية الميزة النسبية قدمت تطورا كبيرا في الفكر الكلاسيكي الذي تبناه آدم سميث في نظرية الميزة المطلقة الا أنها لم تخلو من الانتقادات مثل:

1) عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.

2) عدم تحقق التوظف الكامل لعناصر الانتاج.

1_نعيمة زيرمي، التجارة **الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر،2010_2011، ص25

2_ علي عبد الفتاح أبو شرار ،الإقتصاد الدولي،ط1،دار المسيرة للنشر التوزيع،عمان،الاردن،2007،ص،ص39_40.

3) عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.

4) عدم تماثل الأذواق.

5) إفتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.

ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل {1806 _1873 }:

قام ميل بإستكمال النقص في نظرية ريكاردو، الذي ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة، إذ ألف كتابه "مبادئ الإقتصاد السياسي" في سنة 1848،فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى، فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي، فبالنسبة لهذه الطريقة الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي، وطبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات والواردات لكل دولة متساوية ،فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الخارجية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الإقتصادية والسياسية ،فكلما إقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما،كان نصيبها من مكسب التجارة الخارجية ضئيلا والعكس صحيح. ولقد ركز "ميل" في نظريته هذه على إختلاف الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين، بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل "ريكاردو"، فهذا الأخير لكي يوضح مفهوم النفقة النسبية فإنه يثبت كمية الإنتاج لإظهار الإختلاف في التكلفة، بينما "ميل" فيقوم بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق في الإنتاج والمردودية.[1]

الفرع الرابع: النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية

جاءت النظرية النيوكلاسيكية تطويرا لإسهامات النظرية الكلاسيكية وتشمل مايلي:

أولا: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج {نظرية هكشر _أولين}

1- عائشة خلوفي ،مرجع سبق ذكره،ص9.

تعود صياغة هذه النظرية إلى مساهمة كل من الإقتصادي السويدي "هكشر" سنة 1919، ثم من بعده تلميذه "اولين" سنة 1933، ثم طورها من بعدهما الإقتصادي "بول سام ويلسون" سنة 1941[1]

ولقد قام هكيشروأولين بتحليل فروض النظرية الكلاسيكية مع ما وجه لها من نقد، وطرحا فكرة الإختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج حيث ترى هذه النظرية أن سبب قيام التجارة الخارجية هو التفاوت بين الدول في مدى وفرة عوامل الإنتاج المختلفة في كل منها، وهذا التفاوت من شأنه أن يخلق إختلافا في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار المنتجات، نظرا لإختلاف ما تحتاجه السلع من عوامل الإنتاج، مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول، وتقوم نظرية هكشر_ أولين على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع هي:

1) أن العالم يتكون فقط من دولتين {أ، ب} يقومان بإنتاج سلعتين هما {س، ص} ويعتمدان على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال.

2) استخدام دولتين لنفس الفن الإنتاجي.

3) السلعة) س) تحتاج الى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها الى رأس المال. بينما السلعة) ص) على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من رأس المال مقارنة باحتياجها من عنصر العمل ويمكننا القول إن السلعة) س) تتميز بإرتفاع نسبة العمل على رأس المال أو إنخفاض نسبة رأس المال على العمل مقارنة بالسلعة) ص) .

4) أن السلعتين (س) و (ص) يتم إنتاجهما في ظل ظروف ثبات الغلة، والمقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج {العمل، رأس المال} بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة.

1 _جمال جويدان الجمل، ا **لتجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن،2006ص30

5) التخصص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة بمعنى سيادة ظروف تزايد ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التي تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة واحدة من السلعتين.

6) تماثل الأذواق في الدولتين.[1]

ثانيا: لغز ليونتياف

في عام 1954 قام ليونتيف بإختبار مدى صلاحية نظرية هكشر وأولين بالنسبة للإقتصاد الأمريكي، وكانت النتائج المتحصل عليها متعارضة تماما مع ما توصلت إليه النظرية السويدية، لهذا سميت هذه النتائج **بلغز ليونتيف.**

حيث إعتمد على إختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، كما إستخدم "ليونتيف" في هذا الإختبار أسلوب تحليل المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة الخارجية فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.[2]

ولقد وردت نتائج دراسات "**ليونتيف**" العديد من المحاولات في تفسير التجارة الدولية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للإختلاف بين الدول غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج. ويتضح مما سبق أن نظريات الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي تنقصها العناصر الديناميكية إذ عجزت هذه النظريات من أن تضع نموذجا قادرا على تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة الدولية في ظل التغيرات التي عرفها الإقتصاد العالمي.[3]

---

[1]_محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية،الاسكندرية،2001 ص41، ص 43 .

[2]– فيروز سلطاني ،**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات الاقليمية والدولية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2013/2012 ص18 – ص 19 .

[3]– سامي عفيفي حاتم المرجع السابق ص181.

من هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية تنامي ظاهرة التكامل الإقليمي وتزايد عدد التكتلات الإقتصادية، ظهور الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، ومواكبة منها لهذه التطورات ظهرت اتجاهات جديدة في تفسير التجارة الدولية تعمل على إدخال العناصر الديناميكية في التبادل الدولي كالنظريات الحديثة، نـــذكر منها نظرية الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج.

الفرع الخامس: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

أولا: نظرية الفجوة التكنولوجية:

إضافة الى مساهمة الموارد ومدى توافرها في قيام التجارة الدولية وتخصص الدول، فإن التفاوت التكنولوجي بين الأمم يعتبر ايضا احد المحددات للتجارة الدولية.

ووفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية ،الذي وضعه بوسنر في سنة 1961،فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة.

وقد لاحظ بوسنر أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي الى وجود تناقض مع نتائج نظرية هكشر وأولين حيث بإبتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة يمكن لبعض الدول ان تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن التفوق التكنولوجي يعطي للدولة المخترعة سلطة إحتكارية مؤقتة على السوق العالمي وتزول هذه الميزة الإحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة[1]

ويشير أيضا بوسنر الى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الإنتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة وهما:

_**فترة إبطاء المنتوج:** ويطلق عليها ايضا فجوة تأخر الطلب وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الإبتكار الجديد لأول مرة واللحظة التي يتعرف عليها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للإستجابة مع التغيرات الحديثة.

[1]- يوسف مسعداوي، المرجع السابق،ص64.

_**فترة إبطاء التقليد:** وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين انتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)،وعند هذه اللحظة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى

ويختلف المدى الزمني للفجوتين، حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة.

الشكل رقم (01): الفجوة التكنولوجية

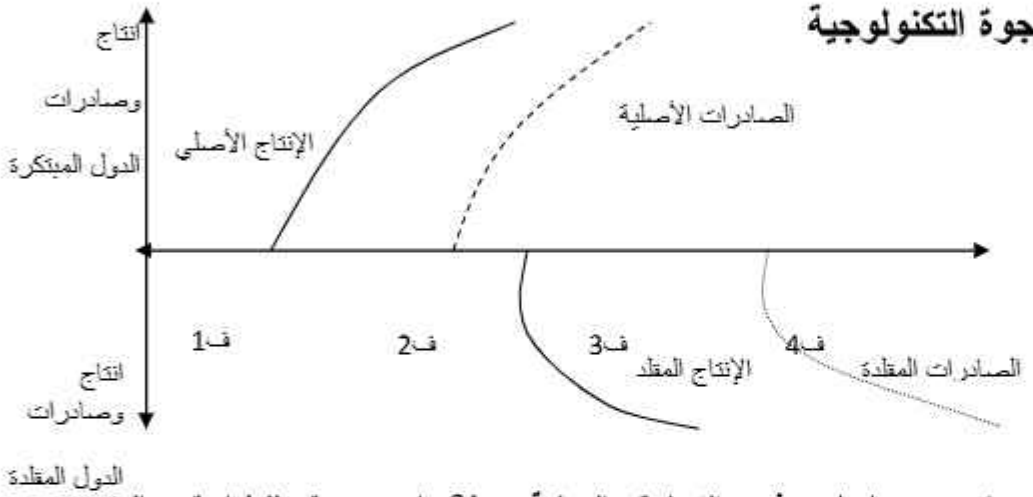

المصدر: يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، ط2،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2016 ص65

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الفجوة ف1،ف2، تعبر عن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ف1،ف3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ف2،ف3 يشير الى الفجوة التكنولوجية.

ومن الجدير بالذكر ان الدولة التي فقدت الميزة الإحتكارية نتيجة تقليد مبتكراتها، لا تقف ساكنة في معظم الأحوال، ولكن تبحث عن إبتكار آخر أو تحديث جديد، وهو ما نراه تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة كالحاسبات وغيرها، وبالتالي قد تستمر الدولة الرائدة في مجال الإبتكار في التمتع بميزة نسبية في فرع معين من الصناعات

كما تلعب الفروق في مستويات الاجور بين الدول المختلفة دورا هاما في تحديد طول فترة التقليد، حيث يعتقد بوجود علاقة عكسية بين إتساع الفرق في مستويات الأجور وطول فترة التقليد ويؤيد هذا الإفتراض، إتجاه الشركات المتعددة الجنسيات الى نقل مواطن الإنتاج

بسرعة الى دول الأخرى تتصف بإنخفاض مستويات الأجور، خاصة عندما تشكل الأجور جزءا كبيرا من تكلفة الإنتاج. [1]

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتوج:

إن تعميم وتوسيع نموذج الفجوة التكنولوجية تم عن طريق مايسمى بنموذج دورة حياة المنتوج التى طورها فيرنون سنة 1966،فحسب هذا النموذج وفي الوهلة الأولى من انتاج منتوج جديد، فإنه في الغالب يستلزم توفر يد عاملة ماهرة لإنتاجه ،وبعد أن يصل المنتوج الى مرحلة النضج ويلقى القبول من طرف المستهلكين ،فسيصبح معتمدا ويستطاع إنتاجه، بتقنيات إنتاجية كبيرة، ويصبح أقل إحتياجا لليد العاملة الماهرة ،وبعدها ستنتقل الميزة النسبية في المنتوج من الدولة المتقدمة صاحبة السبق في إنتاجه الى دولة اقل تطورا والتي تتوفر على ارخص. وهذا ربما سيكون مصاحبا بإستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأكثر تطورا الى الدولة الأقل تطورا.

وعليه تمر عملية إنتاج السلع منذ إكتشافها بعدة مراحل يعتمد في إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقضي إستيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة.[2]

إن دورة حياة المنتوج الجديد أو الصناعة الجديدة تمر بثلاثة مراحل رئيسية وهي:

_**مرحلة المنتوج الجديد:** تتميز المرحلة من دورة حياة المنتوج، بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتوج الى الوجود.

_**مرحلة المنتوج الناضج:** بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الإختراع، فإن قدرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في الدول المتطورة، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول قصد إشباع الطلب المتزايد.

1_يوسف مسعداوي، المرجع السابق، ص 66

2_ يوسف مسعداوي، المرجع السابق،ص67

_مرحلة المنتوج النمطي: يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر الى تطابق خصائص دورة المنتوج في مرحلتها النمطية مع خصائص سلعة مع خصائص سلعة هكشر وأولين

كما يمكن التعبير عن دورة حياة المنتوج بثلاثة مراحل أساسية يمر بها في بلد الإنتاج الأصلي كما هو موضح في الشكل الموالي:

دورة حياة المنتوج : الشكل رقم (02)

المصدر: يوسف مسعداوي، المرجع السابق، ص69.

حاولت نظريات التجارة الخارجية تفسير قيام التجارة الخارجية من خلال بيانها لأسس التبادل بين الدول والعوامل التي تحدد تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما وبالتالي إستيرادها من قبل الدول الأخرى، نظرا لأهمية التجارة الخارجية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المبحث الثاني.

المبحث الثاني: دور التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل الدول، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا وذلك للدور الذي تلعبه في الحياة الإقتصادية والإجتماعية و السياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى.

المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في مختلف المجالات

يتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

الفرع الاول: المجال الإقتصادي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية الى تحقيق مايلي:

أولا: تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه [1]

ثانيا: تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق.

ثالثا: تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الإستثمار.

رابعا: تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، كذلك قدرتها على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات. [2]

خامسا: نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تعيد بناء الإقتصاديات المتينة، وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

سادسا: تحقيق توازن السوق.

الفرع الثاني: المجال الإجتماعي

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية الى تحقيق مايلي:

1_عبد المطلب عبد الحميد، **النظريات الإقتصادية، دار** الجامعية، الإسكندرية،2000،ص373

2_أسماء جغيور ، **الدور المستدي في تمويل التحارة الخارجية** ،مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة، إقتصاد دولي ،جامعة 20 أوت 1955سكيكدة، 2012/2011 ،ص 46 ،ص47 .

أولا: زيادة الرفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجال الإستهلاك.

ثانيا: تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الإجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية.

ثالثا: إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.

رابعا: التأثر المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.[1]

الفرع الثالث: المجال السياسي

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية الى:

أولا: تعزيز البنى الأساسية الدافعية في الدول من خلال إستيراد أفضل ما توصلت إليه العلوم و التكنولوجيا.

ثانيا: إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتواصل معها.

ثالثا: العولمة السياسية التى تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد إستفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود. [2]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بعوامل أساسية منها:

الفرع الأول: مستوى التنمية الإقتصادية

---

[1] – جغيور اسماء، المرجع السابق،ص47.

[2] رعد حسن الصرن ، **أساسيات التجارة الخارجية** ،دار الرضا للنشر،ج1،بدون بلد للنشر،2000،ص58.

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود و التاخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ماهو الحال عليه في إقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة إقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية

الفرع الثاني: أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي

فهذه الأوضاع تؤثر في الإقتصاد المحلي والعالمي، فالإقتصاد المحلي لكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة الى سلاح خام ووسيط، لذا تلجأ الدولة الى التجارة الخارجية لإستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الإستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث إستيراد كميات من سلع ما ذات إستهلاك واسع.

أما عن الإقتصاد العالمي والدولي، فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضبط إستهلاكها من جهة أخرى.

كما أن هناك عوامل أخرى تتفاوت أهميتها بتفاوت الظروف، عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها الى:

- **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** تحتوي العديد من الدول على بعض مصادر الثروة كالمواد الأولية النفط والفحم، وتزداد أهميتها بإعتبارها منتجة لهاته المواد وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الصناعية.
- **حجم الدول:** الذي يؤثر على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب السلعة في الأسواق.
- **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا هاما في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.
- **الشركات متعددة الجنسيات:** نتاج لقوى إحتكارات القلة التي تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من التكتلات الدولية، وأسواق التصدير والإستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذه الظاهرة

لها إنعكاسات واضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي الى مظاهر الجنوح الإحتكاري على مستوى أسواق البلد الأم. [1]

المطلب الثالث: سياسات **التجارة الخارجية**

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم الى مجموعة من التشريعات واللوائح، التي تصدر من قبل أجهزة الدولة التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة، بغية تحقيق أهداف يمكن تسميتها ب "السياسة التجارية"[2]

وعليه فالسياسة التجارية يقصد بها مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مسارات تجارتها الخارجية، ولهذه السياسة أهداف محددة، وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف ويمكن إجمال أهداف السياسة التجارية فيما يلي.[3]

الفرع الأول: الدوافع الإقتصادية

1) حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها.

2) العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته الى التوازن.

3) زيادة الموارد المالية للدولة، وإستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة.

4) حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم و الإنكماش وغير ذلك.

الفرع الثاني: الدوافع السياسية والإستراتيجية

1_حمشة عبد الحميد ،**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة خيضر ،بسكرة 2013/2012، ص12،ص 13 .

2_السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاد التجارة الخارجية**، دار الرؤية،القاهرة،2009، ص69

3- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص209

1) توفير أكبر قدر من الإستقرار والأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية والغذائية والعسكرية.[1]

2) العمل على توفير إحتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترة الأزمات والحروب.

الفرع الثالث: الدوافع الإجتماعية

وتتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، ورفع مستوى التشغيل، وإعادة توزيع الدخل لصالح فئات إجتماعية معينة، إضافة الى حماية الصحة العامة من خلال منع إستيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية.

ولتحقيق هذه الأهداف تستعمل الدول عدة أدوات ووسائل منها الرسوم الجمركية، الإعانات، تراخيص الإستيراد، نظام الحصص، بالإضافة الى القيود الجمركية.

ولقد تعددت السياسات التجارية من حيث نطاق تطبيقها الى:

أولا: السياسات التجارية الوطنية:

والتي تتمثل في السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها للتأثير على تجارتها الخارجية.

ثانيا: السياسات التجارية الإقليمية:

التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية أو إقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الإتفاقيات الثنائية أو التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

ثالثا: سياسات التجارة الدولية:

[1]- محمد سيد عابد، المرجع السابق، ص208.

وهي السياسات التي تتخذ في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عامة، وأشهرها إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، والتي تهدف الى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيق حركتها.

المبحث الثالث :مفهوم التصدير وأثره على التنمية

يعتبر التصدير من المخرجات الهامة للدولة، إذا يمكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على الأسواق الدولية، وبالتالي تحقيق مداخيل تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وكذلك ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. [1]

يعد الانفتاح الدولي حاجة ماسة لأية دولة، وأسلوباً جيداً لتطورها ونموها المستمر، ويتحقق هذا الانفتاح بأشكال مختلفة منها التصدير وما ينجر عنه من آثار على التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول ماهية التصدير :

الفرع الأول :تعريف التصدير وأهميته

يعتبر التصدير شكلا من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، كما قلنا سابقا، ولذا فهو يحضى بأهمية بالغة لدى المفكرين الإقتصاديين قديما وحديثا، ومن هذا المنطلق يمكن توريد التعريفات التالية له ومن خلال عدة زويا:

- يعرف التصدير بأنه: عملية مالية تتمثل في إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية معينة عادة ما تكون بالعملة الصعبة، فالتصدير يعتبر عادة الوسيلة الأولى المستخدمة من طرف معظم المؤسسات في اقتحام الأسواق الدولية.
- التصدير يعني قدرة الدولة على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية الى الدول و الأسواق عالمية و دولية أخرى بغرض تحقيق أهداف معنية
- توجد معايير عديدة لتحديد أولويات التصدير، حيث يجب البحث عن واحد أو أكثر من المعايير المتمثلة في أعلى الأسعار، العملات المستخدمة في السداد، العلاقات الاقتصادية، المصالح المشتركة، التبادل التجاري، الصفقات المتكافئة، الإنتاج

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

المشترك، التخلص من مخلفات الإنتاج، الحصول على التكنولوجيا من المستورد وأهمها هو مراعاة أولويات الدول. [1]

الفرع الثاني أهمية التصدير:

تنبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف قدرتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية، كسياسة إحلال الواردات.فالتصدير بهذا يعد خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، و خاصة مع كون صادراتها من المواد الأولية لا تتميز بالاستمرار و الاستقرار، وهذا ما يجعل قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي؛ كما توصل الفكر الاقتصادي من خلال العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، كما أثبتت تجارب الدول النامية أن تبني سياسة تشجيع الصادرات كخيار تنموي يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما تحققه سياسة إحلال الواردات.[2]

الفرع الثالث انواع التصدير:

نميز بين نوعين من عملية التصدير، التصدير المباشر و غير المباشر، التصدير المباشر هذه الطريقة تخص عادة المؤسسات التي لديها طلب مستمر من زبائنها الأجانب فتفضل هذه المؤسسات التكفل المباشر بهذه الطلبيات عوض المرور عبر الوسطاء، وتتميز بأنها تتطلب أكثر استثمارات، ومخاطر، وتجني أرباحا أكبر في حالة الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة[3]

أولا التصدير المباشر:

1- فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية (آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)**، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة،2008 ، ص:58.

[2] قدي عبد الحميد، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، جوان2002 ، ص:218

[3] غول فرحات، **التسويق الدولي(مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية)**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ،2008، ص:191.

في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية، دون الاستعانة بخدمات الوسطاء و ويمكن أن يتم الدخول في عملية التصدير المباشر عبر ثلاث طرق، الأولى إيجاد قسم مختص في مقر الشركة يكون مسؤولا عن عمليات التصدير وأنشطته المختلفة ويعتبر بحد ذاته مركز ربحي لأعمال الشركة .أما الثانية أن يكون هناك فرع خارجي لمبيعات الشركة يكون مقره في الأسواق الخارجية التي يتم الدخول إليها ويكون مسؤولا عن كافة الأنشطة التسويقية التي يؤديها بما فيها عمليات التوزيع والخزن ومركز خدمات ما بعد البيع، أما الطريقة الأخيرة تكون من خلال وكالات أو موزعين أجانب في الأسواق الخارجية .وعلى أن يكونوا قادرين فعلا على تمثيل الشركة المصدرة بأفضل صورة وأن لا يتمتعوا بصلاحيات كبيرة في عملهم .[1]

ثانيا التصدير غير المباشر: يقوم المنتج من خلال عملية التصدير غير المباشر باستخدام أنواع مختلفة من المؤسسات التسويقية المستقلة والتعاونية التي تقع في السوق المحلية، ففي هذا النوع فإن مسؤولية البيع للأسواق الخارجية تنقل إلى بعض المؤسسات الأخرى. [2]

ويقوم هذا الشكل في الدخول للأسواق الخارجية على وجود طرف وسيط ينوب عن الشركة في تصدير

منتجاتها إلى الأسواق الخارجية والذي يمكن أن يأخذ أربعة طرق، الأولى التصدير من خلال الوسيط المحلي الذي يقوم بشراء المنتج وبيعه إلى الأسواق الخارجية، أما الثانية عن طريق وكالات التصدير المحلية والتي تبحث وتفاوض المشتري الخارجي مقابل عمولة تحصل عليها في إنجاز ذلك العمل التصديري، والطريقة الثالثة تكمن في المنظمات التعاونية والتي تقوم بعمليات التصدير المختلفة والتي تعمل تحت ظل رقابة إدارية موحدة. أما الطريقة الأخيرة تتمثل في شركات التصدير والتي تكون متخصصة في أنشطة التصدير وتحصل مقابل ذلك على أجور محددة؛

---

[1] ثامر البكري، **التسويق (أسس و مفاهيم معاصرة)** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2006 ،ص:280-281.

[2] هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة،2004 ،ص 341.

التصدير غير المباشر يحقق ميزتين أساسيتين عند الدخول للأسواق الخارجية، الميزة الأولى أنها تقلص
التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد وتطوير قسم للتصدير و إيجاد قوة بيعيه للعمل فيه، وتحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك، أما الميزة الثانية تتمثل في تقليل المخاطر لأدنى حد ممكن لكون هؤلاء الوسطاء الذين ينوبون عن الشركة في التصدير لهم الإلمام والمعرفة الكافية عن الأسواق الخارجية وبهذا تكون الأخطاء المحتملة بالعمل قليلة جدا.

المطلب الثاني :دوافع التصدير ومحددات نجاحه

يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الدوافع المشجعة على التصدير والمحددات التي تبين مدى نجاح عملية التصدير في أي دولة.

الفرع الأول :دوافع التصدير

تهدف سياسة التوجه نحو التصدير إلى التركيز بشكل مكثف على الأسواق الخارجية حيث نجد أن الصادرات بالنسبة للدول النامية هي من المصادر الهامة لتمويل التنمية الاقتصادية . لذلك لابد من توفر حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات، وهذا للتوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات([1])

ومن أهم دوافع التصدير هو:

- أن التصدير يمثل الوسيلة الرئيسية للتخلص من العجز التجاري الذي تعاني منه العديد من الدول النامية خاصة، وعجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل، أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الاستراتيجية لتنمية أشمل،

[1] بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2012) ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة العمليات التجارية ،جامعة الجزائر 03، 2012 ،ص:24 .

- كما يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية، وهناك عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية هو نمو الطلب في السوق الأجنبي وضعف التنافسية فيه [1]

ومن دوافع التصدير ما هو داخلي يعود للمؤسسة تخضع لقراراتها وفلسفتها، وتختلف هذه العوامل باختلاف محيط وطبيعة كل مؤسسة، فمنها التجارية ومنها المالية بالإضافة إلى العوامل التي تفرزها البيئة، فالعوامل التجارية تتمثل في تشبع السوق المحلية، ركود السوق المحلية، موسمية السوق المحلية، محدودية حجم السوق المحلية، تخصص المؤسسة وتمديد د ورة حياة المنتوج دوليا .أما العوامل المالية التي تتمثل في البحث عن غلة الحجم، استرجاع الاستثمارات ، تخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل .وأخيرا العوامل البيئية فتدويل المؤسسة يمكن أن يكون أحيانا دون اتخاذ قرار استراتيجي مدروس مسبقا بل يكون استغلالا لفرص عارضة في البيئة، ومن بين هذه الفرص الطلب التلقائي من الزبائن الأجانب، تغير المحيط الدولي نتيجة تطور التجارة العالمية مع انخفاض الحواجز الناتجة عن التطور الحاصل في الاتفاقيات العالمية أو المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك رغبة المسيرين في تدويل المؤسسة. [2]

الفرع الثاني :محددات نجاح عملية التصدير

أهم محددات نجاح عملية التصدير التي يجب ابرازها قبل ذكر محددات نجاحه والمتمثلة في الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير، طرق ومنهجية التسويق، التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير ومتطلبات جودة السلعة؛ أهم محددات نجاح عملية التصدير هي مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر أكبر من التنوع.

وكذلك مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، دار النهضة العربية، القاهرة،1997 ،ص: 377.

[2] بديع جميل قدو، **التسويق الدولي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،2009 ،ص :51.

اقتصادية وسياسية، بالإضافة إلى مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا، و مدى
استقرار وانتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها [1]

المطلب الثالث :تحديات وعوائق التصدير

تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات وفروع وتخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات والمتكاملات بين البيئات الدولية، لذلك تظهر باستمرار مجموعات كبيرة من التحديات والعوائق التصديرية؛ لا تزال الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة جدا بين الدول الصناعية والدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية وهذه بما تسمى بالتحديات التكنولوجية للتصدير، وتعالج هذه المشكلة بآليات من بينها التخصص السلعي، الاستثمار في البحث و التطوير، الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا، تدريب الكوادر الفنية والتصديرية، بناء قاعدة معلومات تكنولوجية، شراء التكنولوجيا، الدخول في تحالفات إستراتيجية والصفقات المتكافئة؛ يؤثر نقص المعلومات التصديرية إلى التخمين والارتجال في القرارات التصديرية، لذلك يجب الاهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة والدورية وذلك لدعم القرارات والخطوط التصديرية وهذه هي التحديات المعلوماتية ويتم التغلب على هذه التحديات عن طريق قوة الاتصالات، بناء قاعدة بيانات تصديرية، إعداد نظام معلومات تصديرية، التعامل مع نقاط التجارة الدولية، الإنترنت، بحوث التسويق الثانوية، بحوث التسويق الأولية؛ قد يفشل التصدير بسبب عدم اختيار السلعة المناسبة للسوق التصديرية المناسبة أو الخطأ في أسلوب الترويج أو التسعير والتوزيع، لذلك من الضروري علاج تلك المشكلات و عدم الاكتفاء بتصدير الفوائض التصديرية للأسواق الدولية و هذا ما يسمى بالتحديات التسويقية للصادرات ، ويمكن بناء المزيج التصديري الأنسب عن طريق تحديد عدة استراتيجيات وهي استراتيجيات سلع التصدير، الترويج الدولي، التوزيع الدولي، و

[1] محمد إبراهيم عبيدات وآخرون، **الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1989 ،ص:194-196.

إستراتيجية التسعير الدولي .ويحتاج ذلك بالضرورة إلى تقسيم سوق الصادرات إلى قطاعات لاختلاف طبيعة واتجاهات وسلوكيات المستهلك والمشتري الدولي من حيث الجغرافيا.[1]

[1] وصاف سعيدي، **التجارة الالكترونية كأدات لتنشيط الصادرات** ،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ **الاقتصادي الجديد** ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ،22 افريل ، ص:88-89.

خلاصة:

تعتبر التجارة الخارجية أهم صورة للعلاقات الإقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات، ويرجع سبب تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية الى أسباب متعلقة بمحدودية الموارد الإقتصادية قياسا بالإستخدامات المختلفة في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتداخلة والمتزايدة.

كما تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات، فهي تعبر عن قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن قدرتها على إستيراد، مما يؤثر على الميزان التجاري من خلال دخول العملة الصعبة.

للتكنولوجيا الإدارية دور كبير في تأكيد النجاح التصديري، ومن أهم التحديات التي تواجه التصدير نقص المهارات الإدارية اللازمة لتحقيق أهداف التصدير، وهذا ما يطلق عليها بالتحديات الإدارية في التصدير، ويتم التغلب على هذه التحديات عن طريق التخطيط السليم لعملية التصدير، التنبؤات بالطلب العالمي، الجداول الزمنية لتوصيل البضاعة في الوقت المناسب، الرقابة الفعالة لربط التنفيذ بالمخططات، تقييم أداء التصدير دوريا، تنظيم التصدير بأساليب مرنة و هادفة و التنسيق الفعال بين أجهزة التصدير؛

هناك صعوبات في دخول أسواق التصدير بسبب المنافسة الشرسة وهي تسمى تحديات التنافسية

التصديرية، ويمكن التغلب على هذه التحديات عن طريق تطبيق المواصفات الدولية، تطبيق أساليب إدارة الجودة الشاملة، التجديد والابتكار، التحسينات المستمرة في التصدير، التميز السلعي، التخصص في السلع ذات المزايا التنافسية، دراسة الثقافات الدولية وربط خصائص السلعة بحاجات المستهلك الدولي [1]

[1] محمد إبراهيم عبيدات وآخرون،مرجع سابق ،ص :78.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية

والنمو الاقتصادي

تمهيد:

إحتل موضوع النمو الاقتصادي أو ما يعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح (Economic growth)، وهو مجموعةٌ من الوسائل التي تساعد في زيادة قيمة الدخل بالاعتماد على الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة.

يساهم النمو الاقتصادي في دعم اقتصاد الدول، والزيادة من نسبة تحقيقها للاكتفاء الذاتي من خلال توفير كافة الوسائل المتاحة التي تدعم المؤسسات، والشركات في تقديم أعمالها الإنتاجيّة، والخدمية في الأسواق، ثم العمل على قياس مدى نجاحها في الوصول إلى تحقيق قيمة الدخل المطلوبة خلال الفترة الماليّة المحددة، وينتج عن ذلك زيادةً في قيم السوق للسلع، والخدمات والتي تؤدّي إلى زيادة النمو الاقتصادي بشكل مستمر.

أما التنمية الإقتصادية (Economic Developement) ، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي إختصت بدراسة أوضاع التخلف الإقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة ولقد تعزز الإهتمام بمسألة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان من أهمها الرخاء المتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة بالإضافة الى شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي.

والغرض من هذا التحليل هو الكشف عن ماهية النمو و التنمية من حيث مفهومهما وأهدافهما ووسائلها ودور التجارة الخارجية في تحقيق النمو حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول سنتطرق الى المدخل النظري للنمو و للتنمية الإقتصادية والذي يتضمن تعريف النمو والفرق بينه وبين التنمية الإقتصادية وعناصره ومقومات التنمية وأهدافها

وفي المبحث الثاني نتحدث عن علاقة التجارة الخارجية بالنمو الإقتصادي والتي تتضمن نظرية التجارة والنمو الإقتصادي ، والتجارة الخارجية كآلية للنمو الإقتصادي، وكذلك أثار التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية والفرق بينهما:

يعد النمو الإقتصادي من المواضيع التي شغلت بال العديد من الإقتصاديين والباحثين وهو مسألة إجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية. وما رافق هذ الأخير من تغيرات سياسية وتطور في الفكر الإقتصادي. وأصبح بذلك النمو الإقتصادي القضية الأكثر تداولا سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي:

مفهوم النمو الإقتصادي: يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف" النمو الإقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"[1]

ويمكن عرض عدة تعاريف نذكر منها:

من تعريفات النمو الاقتصادي: هو كافة العمليّات التي تضمن تحقيق معدلاتٍ مرتفعةٍ من قيمة الدخل للأفراد، والمنشآت من خلال الاعتماد على التأثير الاقتصادي للعرض، والطلب في السوق المحلي، ممّا يؤدّي إلى زيادة كميّة إنتاج السلع، وتقديم الخدمات بالاعتماد على توفير العديد من العناصر الاقتصاديّة المرتبطة بعمليّة الإنتاج كرأس المال، والعُمّال، والآلات، والموارد الإنتاجية، وغيرها من الوسائل الأخرى التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي. [2]

---

[1] . محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، دار المعرفة، القاهرة ، 1999، ص39.

[2]– محمد أحمد السريتي : **النظرية الإقتصادية المتقدمة: الجزئية والكلية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2011 ،ص 341.

كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول إن النمو الإقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي. وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي .

والتنمية الاقتصادية "عبارة عن تحقيق زيادة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الإقتصادية الإجتماعية في بلد ما"[1]

كما أنها "تشمل زيادة معدلات المتغيرات الإقتصادية كالدخل، التكوين الرأسمالي، التكوين الإستهلاكي، الإنتاجية والتي تؤدي الى إحداث تغيرا في حياة الإنسان كإرتفاع مستوى الدخل الفردي والذي يعتبر بمثابة الهدف الأساسي للتنمية الإقتصادية"[2]

أما التنمية الإقتصادية "فتعنى في بنية الإقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط. وتقاس عادة بأهمية الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي"[3]

ومن هنا يمكن إعطاء تعريفا شاملا للتنمية الإقتصادية حيث" هي سياسة إقتصادية طويلة، ولتحقيق النمو الإقتصادي لأنها عملية بواسطتها يرتفع الدخل الوطني الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وبذلك إذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني فإن متوسط الدخل الفردي الحقيقي يرتفع[4]

ووفق ماسبق فإن النمو الإقتصادي يتجلى في:

1- محمد عبد العزيز عجمية : **التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية،الإسكندرية،1999،ص52.

2- وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الإقتصادية**،ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2002، ص104.

3- صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**،ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،2013،ص 71.

4- كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، الدار الفرعية للنشر والتوزيع، بيروت،لبنان،1983 ،ص63.

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين
- إرتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو الإقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصحوب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع إقتصادي.

الفرع الثاني: مراحل النمو الإقتصادي:

تتلخّص نظرية مراحل النمو الاقتصادي لـــ "والت ويتمان روستو

Walt Whitman Rostow " في تحديد مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة ، يمكن أن نلخص مراحل النمو الإقتصادي في خمس مراحل، والتي تعتبر نموذجا عاما لعملية التنمية حيث يمكن إستبعاد بعض هذه المراحل في أي دولة معينة إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تطبق على جميع الدول ، تتسم كل منها بخصائص معينة. وهذه المراحل هي:

أولا: المرحلة الأولى:

تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم و تكنولوجيا بدائية وهذه المرحلة مرت بها جميع الدول .

ثانيا: المرحلة الثانية:

تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية، والتي ترتكز أساسا على إعداد الإطارات الفنية وإقامة الهياكل الإقتصادية والتنظيمات الإجتماعية والسياسية ضمن إطار إقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

ثالثا: المرحلة الثالثة:

فهي تركزعلى زيادة رأس المال الإجتماعي والإستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب ذلك الإستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالإتفاقيات مع بعض الدول.

رابعا: المرحلة الرابعة:

تتميز هذه المرحلة بإتباع برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي، وقد تجد معظم الدول النامية نفسها عاجزة على توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل هذه البرامج، مما يتطلب منها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

خامسا: المرحلة الخامسة:

تتميز بزيادة الصادرات بدرجة كبيرة، بحيث يتم الاعتماد على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية وتغطية نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية. [1]

المطلب الثاني: مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية وعناصرها:

الفرع الأول: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية [2]:

أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر نتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج.

1

2

الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الإقتصادية. ومنه نستطيع القول إن التنمية هي عبارة عن نمو مصحوب بالسعي إلى:

- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان إستمرار تدفق الفائض الإقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للإستثمار.
- يعني النمو الاقتصادي مزيداً من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته و كذلك تنويعه، فضلاً عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

فالتنمية إذن أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوبا بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه[1] .

ويرى بونيه " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعّالاً و واعيًا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"[2].

---

[1] محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص39.

[2] بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** – دراسة نظرية– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2008–2009، ص:4.

- النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبما أن أي شيء ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لاتتحقق دون تغير جذري في البنية الاقتصادية و الاجتماعية ومن هنا كانت عناصر التنمية هي الدافع للتغيرات الجذرية والهيكلية في الاقتصاد و الدافع القوي لاختيار الإستراتيجية الملائمة.

فلو أخذنا الإنسان كمثال، فإن الإنسان ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن والطول وهذا معنى نموه، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة والخبرات المكتسبة. [1]

جدول رقم: (03) يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[2]

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

[1] – محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 42، ديسمبر 2003.

الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية:

للتنمية الإقتصادية عناصر رئيسية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

لنجاح التنمية الإقتصادية تقتضي عدة متطلبات متعددة في المجالات السياسية والإجتماعية و الثقافية في المجتمع. فبالنسبة للمجال السياسي فأحد الشروط الأساسية هو تحقيق الإستقلال ذات المصلحة الأساسية في التنمية الإقتصادية. أما في المجال الإجتماعي والثقافي فالتنمية الإقتصادية تتطلب تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم لمواجهة إحتياجات الثورة الصناعية التكنولوجية. وبذلك فالتنمية الإقتصادية تتطلب إحداث العديد من التغيرات في القيم وسلوك الأفراد ودور الدولة و المؤسسات المالية في الحياة الاقتصادية[1]

ثانيا: التصنيع:

يعتبر التصنيع الحجر الأساسي في عملية التنمية ومظهر من مظاهر قوة الدولة. فهو يدفع بعجلة النمو الى الأمام، بالإضافة الى إستيعابه للعمالة وأنه وسيلة لإستثمار الثروة الوطنية

وبذلك فوظائف التصنيع تمكن من تحقيق النتائج التالية:

1) التصنيع أداة توفير وسائل التراكم عن طريق تنمية وسائل الإنتاج وخاصة أدوات العمل، التي يمكن للمجتمع من إعادة إستخدامها في الإنتاج الموسع.

2) التصنيع يدعم تنمية القطاع الزراعي الى جانب القطاعات الأخرى الإقتصادية أو الإجتماعية. عن طريق تزويدها بوسائل الإنتاج المختلفة المتناسبة مع متطلباتها. فالتصنيع عملية ناجحة ومصاحبة لعملية التنمية

عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، نشر سنة 1972، 1_ص217

الإقتصادية. وهو يمثل أحد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنمية، بالإضافة الى مساهمته في تكوين الناتج الوطني الإجمالي، لذلك لا يمكن تحقيق تنمية إقتصادية دون تطوير عملية التصنيع

ثالثا: رفع المستوى الإستثماري:

فنجاح عملية التنمية الأقتصادية يتوقف على تصحيح الإختلالات الهيكلية السائدة، ويعتبر التصنيع

وسيلة ذلك، ولا يتوقف نجاح التصنيع على زيادة معدل الاستثمار في الصناعة، وإنما يقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي. وقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على الموارد الاستثمارية إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية حيث أن هناك عوامل محددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

- توقعات الأرباح.
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار

وهذه العوامل يختلف تأثيرها من بلد لآخر، وأن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار وبالتالي فإن للاستثمار دور هام في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا الدور لا يمكن إهماله

رابعا: اختيار أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية:

بالإضافة الى العناصر السابقة فإن التنمية الإقتصادية لا يكتب لها النجاح مالم يتم تحديد الإطار العام الإقتصادي والاجتماعي الذي تتم في إطاره عملية التنمية. ويعني ذلك ضرورة رسم السياسات الضرورية لتحديد نمط التنمية الذي يتبناه

المجتمع آخذين بعين الاعتبار الظروف الإجتماعية والاقتصادية وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية وكذا الإمكانيات البشرية[1]

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية:

إن المطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية لا يجد نظرية أو مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع دول العالم إلا أنه توجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن أن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات وكما نلا حظ أن هناك نظريات تعتمد على العلوم الإجتماعية الأخرى بالإضافة الى علم الإقتصاد ذلك أن التنمية مجالها يتعدى الإقتصاد ليشمل الجانب الإجتماعي والسياسي...الخ ويمكن أن نجمل المبادئ في النقاط التالية:

- الثروة الزراعية.
- الضغط السكاني.
- المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على رأس المال.
- المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.
- الإستثمار في رأس المال البشري.
- تنوع الصادرات.
- المفاضلة بين الربح الخاص والاجتماعي.

1_خنطيط خديجة، **أثر الخوصصة على التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحليل قطاعي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2011، ص ص 106،107

المطلب الثالث: أهداف التنمية الإقتصادية

للتنمية الإقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة و لا ينظر اليها بإعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات اخرى، ومن أهم هذه الأهداف مايلي:

أولا: زيادة الدخل القومي:

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُمو المحققة فيها.

تعتبر من أول وأهم أهداف التنمية الإقتصادية في الدول من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان والقضاء على ظاهرة الفقر. [1]

ثانيا: رفع المستوى المعيشي:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية الى تحقيقها، ويمكن قياس مستوى معيشة الأفراد على أساس متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على إرتفاع مستوى معيشته.

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

1_كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص70.

إن التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي الى اصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يلاحظ في معظم الدول النامية أنه رغم إنخفاض الدخل الوطني وانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فهناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، حيث تستحوذ فئة صغيرة من الأفراد المجتمع على جزء كبير ثروته كما تحصل على نصيب عالي من دخله الوطني.

رابعا: تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني:

تغلب الزراعة على النشاط الإقتصادي للدول العربية مثلا، فهي مجال الإنتاج و مصدر العيش للغالبية العظمى من السكان ، كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر

الدخل الوطني، نضيف أهمية تنشيط الصناعة والخدمات في تحقيق التنمية الإقتصادية، فاتخاذ سياسة التصنيع يدفع التنمية الى الأمام خاصة عن طريق إحلال الواردات وتحويل هذه الصناعات للتصدير فيما بعد أي ما يعرف ب "تنمية الصادرات".[1]

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي

سنتحدث في هذا المبحث عن نظرية التجارة والتنمية الإقتصادي والتجارة بوصفها آلية للنمو الإقتصادي، وكذلك مساهمات التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية .

المطلب الأول : نظرية التجارة والنمو الإقتصادي:

استنادا الى النظرية التقليدية في التجارة الخارجية إذا تخصصت كل دولة في إنتاج السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية فإن الإنتاج العالمي سيكون أكبر، ومن خلال التجارة فإن كل دولة سوف تشارك في مكسب من التجارة، مع التوزيع

1_ بوطمين سامية، **إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 112

الحالي للثروة من عناصر الإنتاج والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية ،إن طريقة الميزة النسبية تصف الدول النامية أن عليها أن تستمر في التخصص على نحو أولي في انتاج وتصدير المواد الخام وأنواع الوقود والمعادن والغذاء الى الدول المتقدمة مقابل الحصول على منتوجات الصناعات التحويلية.

في الوقت الذي ربما يعظم الرفاه في المدى القصير فإن الدول النامية تعتقد أن هذا النمط من التخصص والتجارة ينزلها الى موقف او وضع ثانوي أو تابع مقابل الدول المتقدمة ويمنعهم من جني المنافع الحركية من الصناعة وتعظيم رفاههم في المدى الطويل، وهنا لابد من أن نذكر أن المنافع الحركية مميزة عن المنافع الساكنة من الميزة النسبية ،فالمنافع الحركية الناتجة من الإنتاج الصناعي هي قوة عمل متدربة أكثر وابتكارات أكثر وأسعار أعلى وأكثر استقراريه للدول المصدرة ودخل أعلى لسكان تلك الدولة، فإذا تخصصت الدول النامية بالسلع أو المواد الأولية الخام وتخصصت الدول المتقدمة بمنتوجات الصناعات التحويلية فإن كل أو معظم هذه الفوائد من الصناعة والتجارة تحصل للدول المتقدمة تاركة الدول النامية فقيرة ومتخلفة وتابعة .إن هذا الاعتقاد يعزز من خلال المشاهدة التي تظهر ان كل الدول المتقدمة على انها صناعية تعمل في استخراج المعادن.

باختصار فإن نظرية التجارة التقليدية ربما تعظم الرفاه عند نقطة واحدة من الزمن وليس عبر الزمن، ونتيجة لذلك فإن الدول النامية تطلب تغيرات في نمط التجارة وإصلاح النظام الإقتصادي الدولي الحالي ليأخذ بنظر الاعتبار حاجاتهم التنموية الخاصة.

إن هذه الانتقادات خطيرة وإذا كانت حقيقة فإنها تجعل النظرية التقليدية في التجارة غير ملائمة

للعملية الإقتصادية، ولكن النظرية التقليدية في التجارة الخارجية يمكن توسيعها أو تمديدها لإدخال تغيرات في العنصر و في التكنولوجيا وفي الأذواق من خلال أسلوب المقارن الساكن. وهذا يعني نمط تنمية بلد لا يمكن ان يتقرر مرة واحدة وللجميع ولكن يجب أن يعاد حسابه بوصفه شرط تغيير اساسي أو من المتوقع أن

يتغير عبر الزمن، ولذلك ليس بالضرورة أن الدول النامية تنزل الى مرتبة دنيا من قبل النظرية التقليدية في التجارة لتقوم بتصدير السلع أو المواد الخام على الأغلب وتستورد معظم منتوجات الصناعة التحويلية، على سبيل المثال كلما راكمت الدول النامية رأس المال وتقوم بتحسيس التكنولوجيا فإن ميزتها النسبية تتحول بعيدا عن المنتوجات الخام الى سلع مصنعة بسيطة في البداية وبعد ذلك الى سلع أكثر تعقيدا، الى مدى معين فإن ذلك حصل أصلا في البرازيل وكوريا وتايوان والمكسيك وبعض الدول النامية الأخرى.

وهكذا في الوقت الذي لا يمكن إنكار الحاجة الى نظرية طويل باتجاه أسلوب تحليل المقارن الساكن يمكنه ان يوصلنا الى طريق طويل باتجاه إدخال التغيرات الحركية في الإقتصاد الوطني في النظرية التقليدية في التجارة.

والنتيجة فإن النظرية التقليدية في التجارة مع التأهيليات المذكورة آنفا هي ملائمة للبلدان النامية وعملية التنمية. هكذا يشعر عدد كبير من الإقتصاديين الذين درسوا المشكلة. [1]

المطلب الثاني: التجارة الخارجية كآلية للنمو.

كل من الكلاسيك والكلاسيك الجدد يتفقون على أن التجارة الخارجية هي عامل إيجابي في التنمية الإقتصادية. وفي ضوء النظرية الكلاسيكية "لآدم سميث" تعتبر التجارة كوسيلة ل:

- نقل منحنى الإمكانية الإنتاجية للدولة صعودا نحو الأعلى فالتجارة توفر فرصة للتخصص وتقسيم العمل، وهذا يزيد إنتاجية المصادر المتوفرة، وهي تشكل قوة ديناميكية تعمل ضمن جانب الغرض.
- تمكين الدول من الإستخدام الكامل للمصادر المتوفرة.

[1]– محمد صالح تركي القريشي، **علم إقتصاد التنمية**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع ، الاردن، 2010، ص ص 237، 239

أما من وجهة نظر الكلاسيك الجدد، تمكن تجارة الدول من تبني نسبة أسعار دولية مفصلة بدلا من نسب الأسعار الوطنية. تخصص نسب الأسعار الوطنية، التخصص والتبادل يمكن طرفي المتاجرة من بلوغ مستوى عالي من الدخل الحقيقي، آلية التعديل تتم عبر الأسعار النسبية. الجميع سوف يكسب من الأسواق الواسعة والأشكال الجديدة للاستهلاك والإنتاج مع عدم ضمان تحقيق منافع متساوية بين الشركاء التجاريين، فلا أحد سوف يخسر من التجارة، ولكن أحد الشركاء ربما يحصل أكثر من الآخر تبعا للظروف الرئيسية للعرض والطلب.

إن نظرية الكلاسيك ونيوكلاسيك حول العلاقة بين التجارة والنمو تطورت بمرور الزمن وأصبحت تسمى "النماذج العامة للنمو المشتق من التصدير". وهي تعني وجود عدة فوائد غير مباشرة من التجارة تصب في مصلحة النمو الإقتصادي هي تؤكد على تأثير الصادرات على النمو بدلا من التركيز على الحجم الكبير للاستيرادات الرخيصة

ويمكن إيجاز الفوائد الرئيسية لتأثير الصادرات المؤدية للنمو في النقاط التالية:

- التجارة توسع مديات السوق، حيث تشجع المبدعين على الإبتكار، وتحقيق أفضل استخدام للماكينة، وتسهيل التخصص وتقسيم العمل، وهي بذلك تسمح بإنجاز إقتصاديات الحجم.
- التجارة تحفز المنافسة الدولية، فهي تدفع المغامرين للبحث عن وسائل لخفض التكاليف، وهي أيضا من أكثر الطرق فاعلية في إبعاد الاحتكارات غير كفؤة عن العمل
- التجارة تزيد الدخل الحقيقي، هذه الزيادة تأتي من المستويات المرتفعة للتوفير والإستثمار، وخاصة الزيادة في دخل المصدرين والمبتكرين.
- التجارة هي ذات تأثير تعليمي هام. حيث تنتقل المهارات والتكنولوجيا من بلد لآخر كذلك هي تخلق حاجات وأذواق جديدة للمستهلكين تدفع المستهلك للعمل الشاق

وعندما جاء اقتصاديو التنمية الأوائل لدراسة أثر التجارة على الدول النامية، بدأوا في تطبيق هذه الآثار، وبمعنى آخر لم يدعم هؤلاء الاقتصاديون فرضية التجارة كمحرك للنمو، هم كانوا ينظرون الى تجربة الدول النامية الحالية بإعتبارها منتج أولي ينتجون ويصدرون المواد الغذائية والمواد الخام الى الدول الغنية وهم يرون، رغم أن التجارة نمت بشكل كبير في الدول النامية على مدى فترات طويلة، إلا ان امتداد تأثيرها للإقتصاد المحلي كان محدودا جدا. الإنتاج الدولي كان محصورا في مناطق محددة من الدولة مع قليل من الانتشار في منافعه للآخرين، فالتجارة رغم أنها عملت كمحرك للنمو في دول مثل بريطانيا (حيث كانت تصدر المنتوجات في القرن التاسع عشر) فإنها لم تكن تعمل بنفس الطريقة التي

نراها اليوم في الدول النامية إن أسباب فشل المحرك كانت معقدة ولكنها تتمحور حول النقاط التالية:

- المؤشر التجاري للسلع الأولية قياسا بالسلع المصنعة اصابه التشويه ،وذلك بسبب ضعف مرونة الطلب للدخل على السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة بالإضافة إلى القوة التفاوضية للمنتجين الاحتكاريين في الدول الغنية الذين ابقوا اسعار الصناعية مرتفعة بشكل معتمد

-قيام الاجانب من مالكي المزارع والحقول التعدين بنقل ارباحهم الى المساهمين في الخارج وهذا شكل تسرب للدخل نحو الخارج، وهذا التسرب قلل من انتشار النمو الناتج عن التصدير. فالأرباح لم يعاد استثمارها من بلد منشأ.

-اساليب الانتاج المستخدمة من جانب مالكي المشاريع الاجنبية لم تكن منسجمة مع طبيعة الموارد في البلدان الفقيرة التي تتميز بوفرة العمالة ورأس المال.

تلك المشاريع استخدمت من اسلوب رأس المال المكثف في الانتاج وهذا كانت له نتائج غير مرغوبة بالنسبة لميزان المدفوعات في الدول الفقيرة. كذلك إمكانية قطاع التصدير في توليد فرص استخدام محلية كانت محدودة جدا.

إن المشككين في تأثير التجارة الخارجية على التنمية انضم إليهم ايضا الماركسيون الجدد واصحاب نظرية التبعية. في المدارس الفكرية نظرت الى التجارة بين العواصم و المستعمرات باعتبارها جز من علاقات الاستغلال الامبريالية . فهناك اتفاق عام بين الراديكاليين بان تجارة الخارجية نقلت جزء كبير من فائض الدول النامية الى الدول الغنية .وهذا احرم الدول النامية من امكانية تحقيق تراكم والنمو.[1]

أن تلك الشكوك في أمكانية التجارة الخارجية يخلق التنمية في الدول الفقيرة كان لها مدى في سياسات التنمية التي اتبعت في الستينات والسبعينات. العديد من الدول النامية لم تكن راضية في تجربتها الطويلة مع تصدير المنتجات الأولية، فعمدت الى اتباع استراتيجية "التصنيع عبر احلال الواردات". فقد أغلقت تلك الدول أسواقها أمام الاستيرادات مع السلع المصنعة الرأسمالية والاستهلاكية وذلك باعتماد سلسلة من إجراءات الحماية، وتنفيذ سياسة استثمارية مزدوجة – استثمار عام وخاص– مدعومة بإعانات الرسوم الجمركية بدأت باستبدال السلع المصنعة محليا بتلك المستوردة

إن شكل التجارة العالمية الذي فيه تنتج الدول الفقيرة السلع الأولية والدول المتطورة السلع الصناعية، قد تغير الآن، وإن أي انتقادات توجه التجارة كمحرك للنمو يجب أن تقوم على أسس مختلفة.

يرى (riede) أن هناك تغيرات حدثت في صادرات الدول النامية. فلو جرى إستبعاد صادرات البترول فإن السلع المصنعة تشكل حوالي بأكثر من نصف قيمة صادرات الدول النامية.

حصة السلع الولية هي الآن أقل من 50% وفي طريقها للهبوط أكثر. أما الدول النامية التي تبلغ فيها حصة صادرات السلع الأولية 80% من إجمال الصادرات هي مغيرة الحجم نسبيا وسكانها لا يتجاوزون ثلث سكان دول العالم النامي. هذه

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق ،ص 321.

الدول ترتكز بكثافة في إفريقيا، ولهذا السبب فإن التشكيك العام بالتجارة وفق الأساس السابق أصبح غير ملائم. فدول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ذات تصدير متوازن تضم كلا النوعين من الصادرات الأولية والصنعة.

وأخيرا لابد من ملاحظة أن فريضة «محرك النمو" لم تطبق أبدا في دول مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. فعندما تعامل الإحصائيون والاقتصاديون التطبيقيون مع الدليل، فهم استنتجوا أن ظروف العرض الداخلي وليس الطلب الخارجي هي المسؤولة عن الزيادة في الدخل الفردي. وحتى كندا حينما كان إنتاج القمح سببا في التنمية المكثفة بين الأعوام 1890_1911 إلا أن المؤرخين الإقتصاديين لم ينسبوا أكثر من خمس الزيادة في الدخل القومي الى نشاطات قطاع التصدير ولهذا فإن فرضية محرك النمو لم تكن متماسكة كما يدعي الكلاسيك والكلاسيك الجدد. ذلك لا يعني تجاهل أهمية الأداء التجاري، ميزان المدفوعات الملائم يعتبر ضروريا للتنمية الأقتصادية ولكنه لا يضمن التقدم المادي في غياب الديناميكية الداخلة. [1]

المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

إن التجارة الخارجية لها تأثير كبير على النمو الإقتصادي، وذلك من خلال ارتباطها بالعمل لتحقيق أكبر دخل قومي بشكل واسع، بالتالي فإن الظروف الاقتصادية الدولية يمكن أن تسير عملية النمو وتسهم في تحقيقها في حين يحصل العكس عندما لا تتوفر الظروف الإقتصادية المواتية، ومن أبرز آثار التجارة الايجابية والسلبية على النمو مايلي:

الفرع الاول: الآثار الايجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

---

[1] بربرة إنجهام ،**الإقتصاد و التنمية**، ترجمة: حاتم حميد محسن،ط1، دار كيون، 2010، ص ص286-290.

أولا: التجارة الخارجية تلبي مستلزمات التنمية الإقتصادية عند إقامة المشاريع مما يقتضي قدرا من رؤوس الأموال الإنتاجية بشكل آلات ومعدات، وهذه المواد غير متوفرة في كثير من البلدان النامية مما يتطلب الاستيراد من الخارج، ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي .

ثانيا: النمو الإقتصادي في أي بلد يحدث نوعا من التطور في الإنتاج والدخول، مما يرافقه من زيادة فرص العمل المتاحة ويؤدي ذلك الى زيادة الإستهلاك، ومن هنا تدعو الحاجة الى استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، أي حرية التجارة الخارجية.

ثالثا: عند إقامة المشاريع التنموية في أي بلد قد تستغرق مدة حتى تنتج، وهذه الفترة تحتاج إلى الطلب الاستهلاكي من الخارج أي أن التجارة الخارجية تسهم في تخفيف الضغط على المشاريع حتى تؤتي أكلها .

رابعا: في حالة التنمية الإقتصادية تحتاج الى أعداد كبيرة من انتقال العاملين، وهذا يمكن أن يؤدي الى انخفاض العمال في القطاع الزراعي وبالتالي الى انخفاض الإنتاج مما يتطلب استيراد المواد الغذائية من الخارج

خامسا: التجارة الخارجية تتطلب أسواق خارجية لتصريف المنتجات من خلال نمو الاقتصاد و خلقه لأسواق جديدة .

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

يمكن أن تكون هناك آثار سلبية للتجارة على التنمية وأبرز هذه السلبيات هي:

أولا: إفرازات التجارة الخارجية المتمثلة في التضخم من خلال الواردات، حيث تعمد الدول المتقدمة الى رفع الأسعار للسلع التي تصدرها إلى الدول النامية في ظروف احتكارية أو شبه احتكارية وهذا ما يكلف الاقتصاد نفقات كبيرة بالعملة الصعبة التي كان بالإمكان استغلالها في تحقيق مشاريع تنموية .

ثانيا: عدم تكافؤ المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية في الأسواق العالمية بما تمثل السلع المستوردة لمنتجاتها وبالتالي تؤدي إلى أثار ايجابية للدول المتقدمة.

ثالثا:العلاقات الاقتصادية المرافقة للتجارة الخارجية هي في صالح الدول المتقدمة أساسا وعلى حساب الدول النامية وهو ما ينجر عنه إعاقة عمل هذه الدول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي فيها ومن أبرز ممارسات الدول المتقدمة من خلال شركاتها الحاكمة والمسيطرة على المعرفة والمنتجات التكنولوجية مايلي:

- عدم منح المعرفة التكنولوجية الى الدول الأخرى خاصة الدول النامية من اجل بقاء سيطرتها عليها وهذا يتم من خلال تركز جهود البحث و التطوير العلمي في مراكز هذه الشركات دون فروعها المنتشرة في مناطق متعددة في العالم.
- تعمل الدول المتقدمة على حصر تعامل الدول النامية في مجال حصولها على المنجزات التكنولوجية على أساس بيع وشراء هذه المنجزات أساسا ومن خلال فروع الشركات التابعة لها في الدول المضيفة.
- تقوم الدول المتقدمة بفرض أعباء مرتفعة على الدول النامية مقابل الحصول على النتاج التكنولوجي بحيث يتم استنفاذ إمكانيات التطور في الدول النامية، إذ أن الدول المتقدمة من خلال شركاتها العاملة في هذا الميدان تبدأ ممارسة ابتزازها للدول النامية منذ البدء بالتفكير بالمشروع، أي بدءا بدراسات الجدوى من خلال المكاتب الاستشارية الفنية والاقتصادية العائدة لهذه الشركات والتي تفرض أسعار مرتفعة على دراسات الجدوى [1]

الدكتور فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان 1_الاردن،2004،ص364

خلاصة:

لا يفهم النُمو الاقتصادي بأي حال من الأحوال بمعزل عن مفهوم التنمية الاقتصادية؛ فكلاهما يعد جزءًا لا يتجزأ من عملية البناء وتحقيق رفاهية المجتمعات، كما لا ينبغي حصر مفاهيم النُمو والتنمية في مجالهما الاقتصادي الضيق وحسب.

فبينما يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع والخدمات المنتجة داخل البلد والتي يحصل عليها الفرد بغض النظر على جودتها أو على كيفية تقسيم ثمرات الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي على الشرائح المختلفة للمجتمع، وهو يحدث بصورة تلقائية وبدون تدخل السلطات الحكومية فيه، فإن التنمية الاقتصادية تهتم – زيادة على النمو الذي يحدث بصفة مترابطة ناتجة عن خطة حكومية رشيدة، واستغلال عقلاني و أمثل للموارد، وإعادة تشغيل الطاقات المعطلة – بالكيفية التي تسمح بحدوث تغيرات إيجابية في حياة الأفراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بما يضمن استمرارية النمو الذي يعتبر شرطا ضروريا لها. طالما اعتبر كلاهما عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظامين الاقتصادي والاجتماعي، والرقي بهما إلى الأحسن.

الفصل الثالث

تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

الجزائر من الدول النامية التي تعتمد في فترة بعد الاستقلال على إستراتيجية إحلال الواردات، ثم تبنت ما يعرف بإستراتيجية تنمية الصادرات كاستراتيجية لها .وهذا لتحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في الخروج من التبعية للمحروقات ومن منطلق عدم القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن العالم، قامت الجزائر بتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بتنفيذ البرامج المسطرة، إضافة إلى تعزيز خيار الاندماج في الإقتصاد العالمي من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.

بعد أن تطرقنا الى مفاهيم عديدة حول التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وعلى بعض المتغيرات والتحولات الاقتصادية كما تعرفنا على واقع التجارة الخارجية في الجزائر والتغيرات التي حدثت خلال فترة
والتي كان لها أثر على الميزان التجاري .إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا الفصل هو تحليل تطور وضعية التجارة الخارجية خلال هذه الفترة، وهذا بعد تحليل حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة في كل سنة ووضعية الميزان التجاري ومعرفة التركيبة السلعية لكل منهما لنعرف ماهي أهم المواد التي نعتمد على استيرادها تلبية للحاجات .
ومعرفة أهم ما نصدر للبلدان الأخرى خاصة فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، وإيضاح أهم المناطق التي تستورد منها الجزائر وكذألك المناطق التي
تصدر لها، وأهم الشركاء والزبائن الأساسيين المتعاملة معهم.

وكذلك تحليل كل من الواردات والصادرات بالنسبة للناتج المحلي، لمعرفة ما مدى مساهمة الواردات في الطلب المحلي وما مدى قدرة الصناعات التصديرية على المنافسة في الأسواق الخارجية .ومن ثم تحليل تطور رصيد الميزان التجاري ومعرفة ما إذا كانت حالته فائض أم عجز، وهذا لمعرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال فترة ومقارنتها بالنمو خلال نفس الفترة ومعرفة مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

وبهذا نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول :تحليل تطور الواردات للفترة من 2012 إلى 2018.

المبحث الثاني :تحليل تطور الصادرات للفترة من 2012 إلى 2018.

المبحث الثالث :تحليل وضعية الميزان التجاري للفترة وأثر ذلك على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تحليل تطور الواردات للفترة من 2012 الى2018:

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور الواردات، وذلك بتقديم الهيكل السلعي للواردات، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لها ومعرفة الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2018 ، ومدى تأثير السياسة التجارية المتبعة في هذه الفترة على الواردات من جهة وعلى النمو من جهة ثانية .

المطلب الأول: تركيبة السلع المكونة للواردات

إن اللجوء الى الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك . وقد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة حجم الانتاج، لسعره أو لنوعيته، أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتوج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

لتوضيح التركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة من 2012 الى2018 نستعين بالجدول رقم:(04) حيث يبين الجدول قيمة ونسبة الواردات لكل سنة خلال الفترة من 2012 الى2018..

الجدول رقم (04) :تطور التركيبة السلعية للواردات

طبيعة الواردات / السنوات		الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2012	قيمة	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50376
	نسبة	9.84	17.91	3.65	21.10	0.65	27	19.84	100
2013	قيمة	4385	9580	1841	11310	508	16194	11210	55028
	نسبة	7.96	17.40	3.34	20.55	0.92	29.42	20.37	100
2014	قيمة	2879	11005	1891	12852	658	18961	10334	58580

	نسبة	4.91	18.79	3.23	21.94	1.12	32.37	17.64	100
2015	قيمة	2348	9314	1551	11982	663	17046	8597	51501
	نسبة	4.56	18.08	3.01	23.27	1.29	33.10	16.69	100
2016	قيمة	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275	46727
	نسبة	2.77	17.60	3.34	24.57	1.07	32.94	17.71	100
2017	قيمة	1992	8438	1527	10985	611	13995	8511	45957
	نسبة	4.42	18.32	3.32	23.85	1.33	30.38	18.48	100
2018	قيمة	1015	8573	1898	10.959	563	13433	9756	46197
	نسبة	2.20	18.56	4.11	23.72	1.22	29.08	21.12	100

الوحدة :ملايين الدولارات الأمريكية

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات موقع بنك الجزائر /http://www.bank-of-algeria.dz

لتسهيل عملية تحليل الجدول أعلاه يمكن تحويله إلى التمثيل البياني التالي:

شكل رقم: (03) تطور الواردات الجزائرية للفترة 2012-2018

-المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الشكل رقم : (03) والمنجز بناءا على معطيات الجدول رقم (04) أن الواردات الجزائرية قد شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2012 -2014 حيث وصلت قيمتها

سنة 2014 الى 58580 مليون دولار أمريكي ،بعد أن كانت قد بلغت 50376 سنة 2012 .

وهذه الزيادة في الواردات تدل على الإرتباط الكبير بالأسواق الخارجية خاصة أن إتفاقية الجزائر مع الإتحاد الأوربي التي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005 ،وكذلك بوادر إنفراج الأزمة التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة الماضية بسبب الأزمة المالية وإرتفاع أسعار النفط لتحقق أعلى مستوياتها خلال عقدين من الزمن.

وشهدت واردات الجزائر تراجعا ملحوظا سنة 2015 حيث بلغت 51501 مليون دولار أمريكي بتراجع قدره 12.08% بعد أن كانت 58580 مليون دولار أمريكي سنة 2014 حيث نلاحظ أن فاتورة التجهيزات الخاصة بالإنتاج الصناعي قد شهدت تراجعا ب 10.10 % حيث بلغت سنة 2014 ما قيمته 18961 مليون دولار أمريكي وتراجعت إلى 17046 مليون دولار أمريكي سنة 2015، وشهدت انخفاضا خلال سنتي 2016 ب 9.41% و2017 ب لتعود الى الارتفاع سنة 2018 لتبلغ 13433 مليون دولار أمريكي وهذا راجع الى التدابير و الإجراءات الخاصة بالاستيراد فقد شددت الحكومة وفرضت تراخيص على كل المواد المستوردة، بينما منعت بعض المواد الغذائية والصناعية، بهدف مواجهة الانخفاض الكبير في عائدات المحروقات ومنذ صيف 2014 والانخفاض الكبير في أسعار النفط، المصدر الوحيد للعملة الصعبة، بلغت العائدات 28 مليار دولار فقط في 2016، مما دفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات لتقليص الواردات وهذا ما يبدو واضحا في الشكل أعلاه وكذا الجدول الخاص بتطور التركيبة السلعية للواردات .

ويمكننا ترتيب المواد المكونة لواردات الجزائر من حيث الأهمية كالتالي:

التجهيزات الصناعية: وتتمثل أساسا في الآلات ومعدات النقل ...الخ، حيث تحتل الصدارة في قائمة الواردات الجزائرية بالنسبة للمجموعات الأخرى من حيث تكتسي أهمية كبرى، وهي تحضى كل سنة بنسب كبيرة من إجمالي الواردات، حيث تعتبر ضرورية لمواصلة النمو الاقتصادي في مجال التصنيع، وبالتالي النهوض بقطاع حساس مثل التصنيع لدعم صادرات البلاد من المواد المصنعة وكنا قد بينا من خلال التحليل السابق أنها بلغت أعلى

نسبة لها سنة 2015 ب نسبة 33.10% من قيمة الواردات بقيمة 17046 مليون دولار أمريكي.

المواد نصف المصنعة :تحتل المنتجات نصف المصنعة والمتمثلة أساسا في قطع الغيار ومنتجات أخرى موجهة لدعم مصانع التركيب المنشأة حديثا ،المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيزات الصناعية، فهي من بين المنتجات اللازمة لمواصلة إستراتيجية دعم الصناعة و الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .وقد بلغت قيمتها 10629 مليون دولار أمريكي سنة 2012 بنسبة 21,10% وترتفع لتصل سنة 2014 الى12852 مليون دولار أمريكي بنسبة 21.94% من أجمالي الصادرات ، لتشهد انخفاضا بداية من سنة 2015 لتبلغ ما قيمته 11982 مليون دولار أمريكي وتواصل الانخفاض لتبلغ سنة 2018 ما قيمته 10959 مليون دولار أمريكي بنسبة قدرت ب: 23,72% من أجمالي الواردات.

المواد الغذائية:

أما فاتورة المواد الغذائية فتبقى تثقل كاهل الاقتصاد الجزائري فبعد أن كانت سنة 2012 تبلغ 9023 مليون دولار أمريكي بنسبة 17.91% لترتفع خلال السنتين المواليتين حيث وبلغت قيمتها 9314 مليون دولار أمريكي سنة 2015 بنسبة: 18,79% من إجمالي الواردات ثم تراجعها سنة 2015 لتبلغ قيمتها 9314 مليون دولار أمريكي بنسبة :18,08 %من إجمالي الواردات لتعاود الارتفاع خلال سنة 2017 وبلغت قيمتها 8438 مليون دولار أمريكي بنسبة 18.32%. أما في سنة 2018 فقد وصلت فاتورة المواد الغذائية إلى 8573 مليون دولار أمريكي بنسبة 18.56%.

أما بالنسبة لبقية المواد المستوردة كالسلع الاستهلاكية غير الغذائية كالأدوية ، المواد الأولية، الطاقة والتجهيزات الفلاحة فتاتي في الرتب الأخيرة من حيث الأهمية، وهذا يعود أساسا إلى توفر المواد البترولية وانتعاش الصناعات التركيبية للعتاد الفلاحي من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة والزيوت... الخ.

وفي الشكل التالي يمكن توضيح ما سبق بالنسب المئوية حيث يوضح الترتيب حسب الأهمية لكل سلعة مستوردة لكل عام على حدا والشكل كالآتي:

شكل رقم (**04**) تطور التركيبة السلعية للواردات بالنسبة المئوية

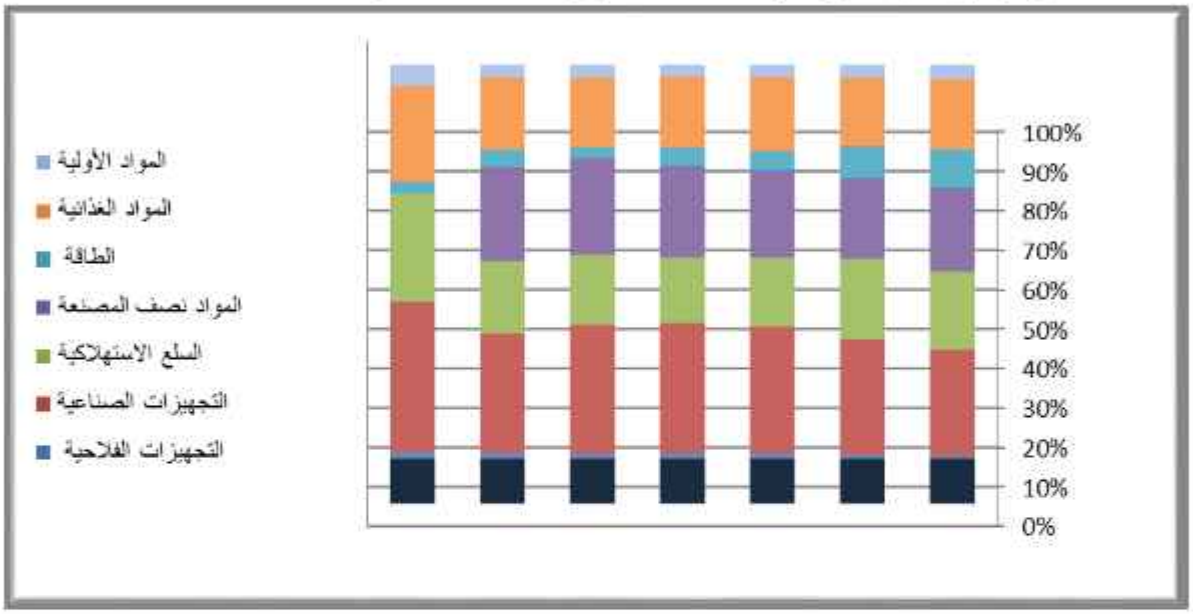

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04)

المطلب الثاني :التوزيع حسب المناطق الجغرافية لواردات الجزائر

إن التوزيع حسب المناطق الجغرافية للواردات وحسب المناطق الاقتصادية من الأهمية بمكان لأنه يوضح الأسواق الخارجية التي تتم معها المبادلات، وتزداد أهمية الأسواق حسب حاجة الجزائر للتعامل معها، والجدول التالي يوضح أهم البلدان التي تتم معها التجارة الخارجية الجزائرية كالآتي:

جدول رقم:(05) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية:

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / المناطق الاقتصادية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوربي	26333	28724	29684	19011	22179	20298	21099
آسيا(دون الدول العربية)	9538	10623	12619	9315	11618	12 369	11 557

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية)	6160	6965	8436	5612	6295	5 953	5 837
أمريكا الجنوبية	3590	3466	3815	2051	2857	3 209	3 546
باقي الدول الأوربية	1652	1213	886	994	909	1 910	1 542
دول المحيط	-		-	-			
الدول العربية(دون المغرب العربي)	1555	2414	1962	1428	1934	1542	1904
دول المغرب العربي	807	1029	738	492	697	592	546
باقي الدول الإفريقية	741	594	440	289	238	186	166
المجموع	50376	55028	58580	39192	46727	46 059	46 197

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية http://www.douane.gov.dz/ .01:38 , 2019 /05/12

بالتمعن في الجدول أعلاه يمكننا ترتيب موردي الجزائر حسب حجم الواردات كما يلي:

- **الاتحاد الاوربي:** نلاحظ من خلال الجدول رقم(05) أن الاتحاد الأوربي يشكل المورد الأكبر للجزائر وهذا يرجع الى الاتفاقية المبرمة بينه وبين الجزائر حيث بلغت قيمة الواردات من الاتحاد الاوربي سنة 2012 ما قيمته 26333 مليون دولار أمريكي وارتفعت في السنتين المواليتين لتبلغ سنة 2014 أعلى قيمة لها ب 29684 مليون دولار أمريكي والمعروف أن هذه الفترة تميزت بارتفاع في سعر البترول مما سمح بتغطية هذه القيمة الكبيرة للواردات، أما سنة 2015 فقد شهدت تراجعا في قيمة الواردات من الاتحاد الاوربي حيث بلغت قيمتها :19011 مليون دولار أمريكي وارتفعت سنة 2016 أين وصلت الى قيمة : 22179 مليون دولار أمريكي وبعد اتخاذ الحكومة الجزائرية للتدابير والسياسة التجارية المتمثلة في منع استيراد بعض السلع وكذا فرض نظام الحصص على واردات المركبات التي كان الاتحاد الأوربي المورد الأول لها ،وفرض رخص الاستيراد على سلع استهلاكية كان مصدرها الاتحاد الأوربي ،فقد تراجعت قيمة الواردات من الاتحاد الاوربي خلال السنتين الاخيرتين فقد وصلت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سنة 2018 الى 21099 مليون دولار أمريكي بنسبة قدرت ب 45,67% بعد أن كانت تمثل 44,07% من إجمالي الواردات سنة 2017.

- **آسيا(دون الدول العربية) :** شهدت واردات الجزائر من الدول الأسيوية دون الدول العربية تزايدا فاق كل التوقعات وأصبحت هذه الدول وعلى رأسها الصين تشكل شريكا اقتصاديا للجزائر باعتبارها موردا لمختلف السلع فقد بلغت واردات الجزائر من هذه الدول سنة 2012 ما قيمته 9538 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى الأسعار التنافسية لهذه السلع من جهة وبداية فتح الاعتماد وبنوك التوطين التي كانت تشكل عائقا أمام المستوردين ،وقد تزايدت واردات الجزائر لتصل سنة 2018 إلى 11557 مليون دولار أمريكي بنسبة 25,2 % من الواردات خلال نفس السنة .
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(دون الدول الأوروبية):** عرفت واردات الجزائر من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون الدول العربية تزايدا في الفترة من 2012 إلى 2014 حيث وصلت إلى ما قيمته 8436 مليون دولار أمريكي لتشهد انخفاضا سنة 2015 أين بلغت 5612 مليون دولار أمريكي ،وقد وصلت سنة 2018 الى 5837 مليون دولار أمريكي .
- **أمريكا الجنوبية:** واردات الجزائر من أمريكا الجنوبية أخذت قيم مختلفة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2015 بقيمة بلغت 2051 مليون دولار أمريكي وشهدت تزايدا خلال باقي الفترة أين وصلت الى قيمة 3546 مليون دولار أمريكي سنة 2018 .
- **الدول العربية(دون المغرب العربي) :**عرفت واردات الجزائر من الدول العربية (دون دول المغرب العربي) تزايدا حيث أخذت قيم مختلفة بلغت سنة 2012 ما قيمته 1555 مليون دولار أمريكي ،وشهدت أدنى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 1428 مليون دولار أمريكي وشهدت تزايدا خلال باقي الفترة أين وصلت الى قيمة 1904 مليون دولار أمريكي سنة 2018 أي بنسبة 4,12 % وهذه النسبة تبقى ضعيفة جدا مقارنة بباقي الدول .
- **باقي الدول الاوروبية:** شهدت واردات الجزائر من بقية الدول الأوروبية انخفاضا في قيمها خلال الفترة من 2012 الى 2016 ،وشهدت تزايدا خلال سنتي 2017 و2018 اين وصلت قيمتها خلال سنة 2018 الى 1542 مليون دولار أمريكي بنسبة: 3.34 % فقط.
- **دول المغرب العربي:** عرفت واردات الجزائر من دول المغرب العربي تزايدا في بداية الفترة حيث أخذت قيم مختلفة بلغت سنة 2012 ما قيمته 807 مليون دولار

أمريكي، وشهدت أدنى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 492 مليون دولار أمريكي وشهدت تباينا خلال باقي الفترة أين وصلت الى قيمة 546 مليون دولار أمريكي سنة 2018 أي بنسبة 1,18 % وهذه النسبة تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالدول الأخرى ولا تخدم مساعي الجزائر في تفعيل اتفاقية اتحاد المغرب العربي.

- **باقي الدول الإفريقية:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن واردات الجزائر من هذه الدول عرفت انخفاضا مستمرا بنسب ضئيلة، لكن المساهمة في حجم الواردات من هذه البلدان تبقى شبه معدومة أي نسبة 0.36%. رغم إسهامات الجزائر في تفعيل اتفاقيات الاتحاد الإفريقي .

من خلال الجدول رقم (05) يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم:(05) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصادية للفترة من 2012 إلى 2018:

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05):

وفي الأخير نستنتج أن الاتحاد الأوربي يبقى الشريك الأول للجزائر في مجال التجارة الخارجية بسيطرته على نسبة كبيرة من واردات الجزائر حيث يبلغ متوسط نسبة الواردات الجزائرية خلال الفترة من 2012 إلى 2018، وقد تجاوزت هذه النسبة في أغلب السنوات

نسبة 50% من إجمالي الواردات تليه دول أسيا كشريك ثاني للجزائر بنسبة متوسطة بلغت 23 % ،وبنسب متزايدة تتقدمها دولة الصين الشعبية ،تليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(دون الدول الأوربية)بنسبة 13%، ثم تليها باقي الدول بنسب ضئيلة.

المطلب الثالث :أهم شركاء الجزائر في سنة 2017:

يظهر لنا الجدول الموالي، أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال الاستيراد خلال سنة 2017 إذ يمكن من خلال الجدول رقم :(05) معرفة مدى ارتباط الجزائر بالأسواق الخارجية ومعرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في جلب المنتجات التي هي بحاجة إليها.

الجدول رقم :(06) أهم موردي الجزائر خلال سنة:2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

بلد الاستيراد	القيمة	الهيكل	التطور%
الصين	8309	18,08%	-1,18
فرنسا	4295	9,35%	-10,01
ايطاليا	3754	8,17%	-19,18
ألمانيا	3215	7,00%	6,18
اسبانيا	3128	6,81%	-12,33
تركيا	1998	4,35%	3,26
والمتحدة الأمريكية	1816	3,95%	-20,84
كوريا	1675	3,64%	53,39
الأرجنتين	1518	3,30%	13,71
البرازيل	1374	2,99%	13,65
روسيا	1221	2,66%	-
الهند	983	2,14%	4,57
هولندا	702	1,53%	-5,9
بلجيكا	634	1,38%	4,79
رومانيا	623	1,36%	9,3
المجموع الفرعي	35245	76,69%	
المجموع	45975	100	

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية http://www.algex.dz

تاريخ التصفح :12/05/ 2019 12:34.

بالنسبة للموردين الرئيسيين، احتلت الصين المركز الأول حيث استوردت الجزائر منها ما قيمته 8309 مليون دولار أمريكي مع نسبة قدرت ب : 18.08٪، تليها فرنسا وإيطاليا مع نسب كل من 9.35٪ و 8.17٪ على التوالي من إجمالي الواردات الجزائر خلال عام 2017 و تليها كل من (ايطاليا: 3754 مليون دولار، ألمانيا: 3215مليون دولار ،إسبانيا: 3128 مليون دولار و تركيا:1998 مليون دولار) ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة بلغت 1816 مليون دولار أمريكي ثم الدول كوريا الأرجنتين ،البرازيل ،روسيا ،الهند ،هولندا ،بلجيكا ،ورومانيا) بنسب قليلة لم تتجاوز04% لكل منها ويمكننا تمثيل ذلك بالشكل التالي :

الشكل رقم :(06) أهم موردي الجزائر خلال سنة 2017:

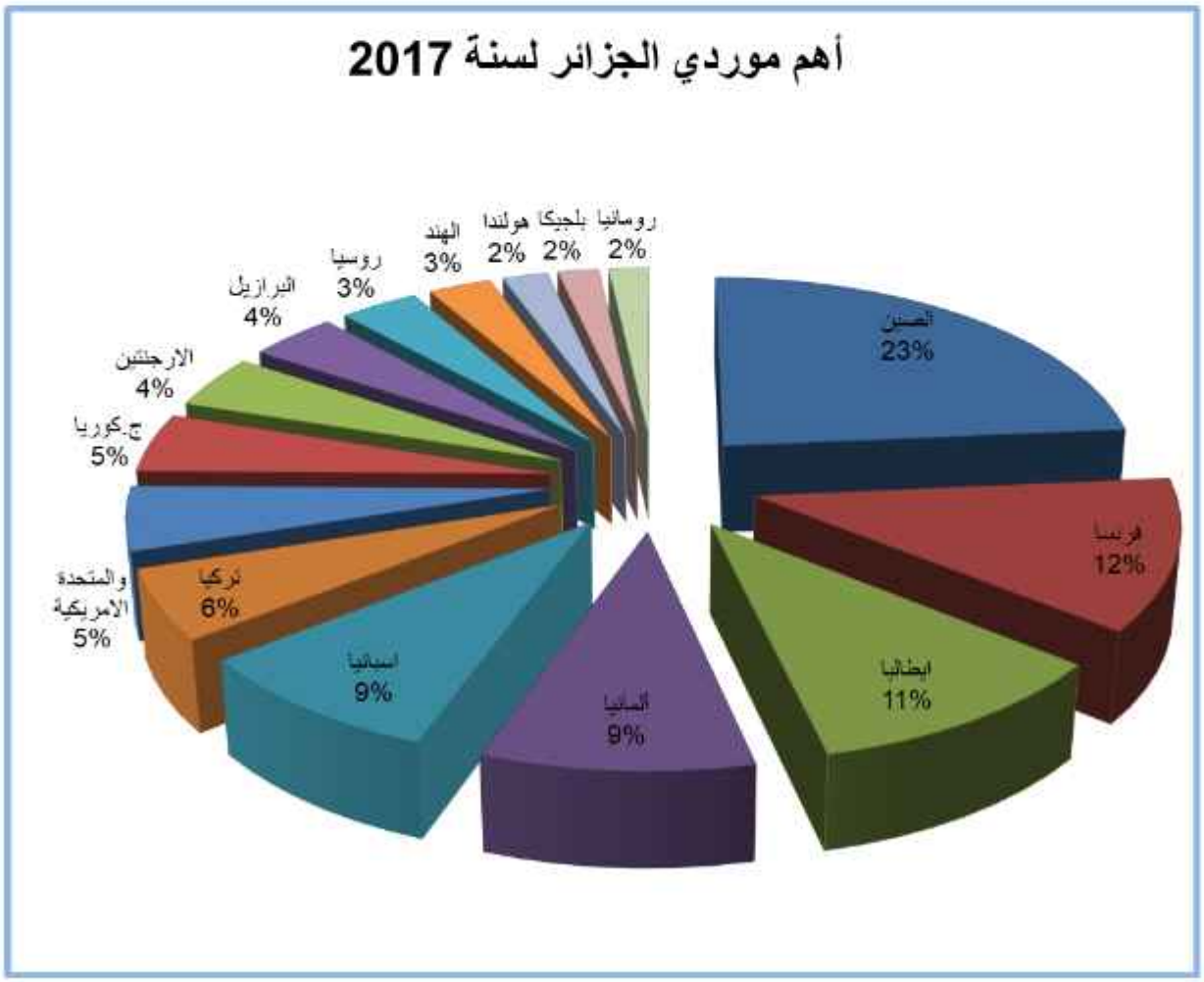

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (06).

المبحث الثاني :تحليل تطور الصادرات للفترة 2012 الى 2018:

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور صادرات الجزائر، وذلك بتقديم الهيكل السلعي لها، بالإضافة التوزيع الجغرافي لها ومعرفة الزبائن التجاريين الأساسيين للجزائر خلال فترة الدراسة من 2012 إلى 2018 محاولين تتبع مسار تطورها وتحليل ذلك.

المطلب الأول :التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2012 إلى 2018:

يشكل النفط والغاز الطبيعي ، ثروة الجزائر الرئيسية وأخطرها على مستقبلها، مداخيل صادرتها بالعملة الصعبة أكبر تحدي وجب معالجته، 97% من المداخيل و النفط الجزائري، خفيف، بكمية أقل من الكبريت، مطلوب بشدة في السوق العالمية.

إحصائيات قدرت نفاذ المخزون النفطي في 1992 خلال 3 عشريات (نفاذ في 2030)، قدرت مدة نفاذ المحصول الغازي في 1992، ب 60 سنة (نفاذ في 2050). هذا الاحتياطي الذي يبلغ 3200 مليار متر مكعب، أهم قيمة من النفط حاليا، من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات، وأن معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر حاليا هي تمويل عائدات الصادرات النفطية ومن ثم فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، وبالتالي لا يمكنه المساهمة في تحقيق نمو دائم خاصة مع انخفاض أسعار البترول هذا لأن البترول طاقة ملوثة تسعى الدول المتقدمة إلى تخفيض الاعتماد عليها في تشغيل اقتصادها، وذلك بتطوير بدائل لطاقة نظيفة ومستدامة وبأقل التكاليف .وبالتالي الاعتماد على عائدات البترول يبقي الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار هذا المورد.

وبرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك عن طريق تحفيز ودعم قطاعات خارج قطاع المحروقات كقطاع الفلاحة

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال إحصائيات عن التجارة الخارجية، يمكن الحكم على مدى فعالية السياسة الاقتصادية الجزائرية في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

ويمكننا الاستعانة بمعطيات الجدول رقم (6) لتحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في الفترة من 2012 إلى 2018:

الجدول رقم:(07) تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة :2012-2018

الوحدة :مليون دولار أمريكي

الصادرات / السنوات		الطاقة والمحروقات	الصادرات خارج المحروقات	مواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2012	قيمة	**70571**	**2048**	314	167	1519	-	30	18
	نسبة	**97,18**	**2,82**	0,43	0,23	2,09	-	0,04	0,02
2013	قيمة	**62960**	**2032**	420	109	1458	-	28	17
	نسبة	**93,93**	**6,07**	3,03	0,62	0,16	-	2,17	0,04
2014	قيمة	**60304**	**2582**	323	109	2121	2	16	11
	نسبة	**95,89**	**4,11**	0,51	0,18	3,37		0,03	0,02
2015	قيمة	**32699**	**1969**	235	106	1597	1	19	11
	نسبة	**94,32**	**5,68**	0,68	0,31	4,61	-	0,05	0,03
2016	قيمة	**27102**	**1781**	327	84	1299	-	53	18
	نسبة	**93,84**	**6,16**	1,13	0,29	4,50	-	0,18	0,06
2017	قيمة	**33261**	**1930,3**	349	73	1410	0,29	78	20
	نسبة	**94,51**	**5,49**	0,99	0,21	4,01	-	0,22	0,06
2018	قيمة	**38338**	**2830,3**	373	92	2242	0,30	90	33
	نسبة	**93,13**	**6,87**	0,91	0,22	5,45	-	0,22	0,08

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات موقع بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/

- **صادرات قطاع المحروقات:**

شهدت قيم صادرات قطاع المحروقات اختلافات خلال هذه الفترة وتناقصت بشكل ملفت خلال السنوات الأخيرة حيث كانت سنة 2012 تقدر ب 70571 مليون دولار أمريكي وتناقصت لتصل إلى 38338 سنة 2018 وهذا راجع أساسا الى تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض كبير في الأسعار في السوق العالمية أما نسبة صادرات المحروقات الى إجمالي الصادرات فقد بقيت مرتفعة طيلة الفترة السابقة حيث تراوحت بين 97,18 % من إجمالي الصادرات سنة 2012 ،وشهدت انخفاضا لتصل الى نسبة 93,13 % عام 2018 بسبب انخفاض سعر البترول في السوق العالمية ، وكذلك ما سطرته الجزائر للنهوض بالاقتصاد وتنمية الصادرات خارج المحروقات ، إلا أنها كانت تغطي نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات لهذا.

ونوضح هذا التطور في الشكل الموالي لتسهيل عملية تحليل الجدول أعلاه بتحويله إلى التمثيل البياني التالي:

شكل رقم:(07) صادرات الجزائر من المحروقات وخارجها للفترة 2012-2018

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم:(07)

- **الصادرات خارج قطاع المحروقات:**

تعتبر الصادرات خارج المحروقات الافق والسبيل الوحيد في الوقت الراهن ،حيث تعول عليها الدولة الجزائرية للخروج من التبعية للمحروقات ،التي لاتزال تشكل اغلبية صادرات الجزائر بنسبة تفوق 97% ،ومن خلال المعطيات المتوفرة في الجدول السابق سنحاول القيام بتحليل كل سلعة من الصادرات على حدى، ومن ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للصادرات خارج قطاع المحروقات كالتالي:

❖ **المواد نصف المصنعة** :تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات وقد شهدت تذبذبا في قيمتها خلال الفترة حيث بلغت في سنة 2012 ما قيمته :1519 مليون دولار أمريكي وشهدت ارتفاعا خلال سنتي 2014 حيث بلغت قيمتها 2121مليون دولار أمريكي وفي سنة 2018 وصلت قيمتها: 2242 مليون دولار أمريكي غير أن طبيعة هذه المنتجات تبقى مرتبطة بالصناعات الاستخراجية .

❖ **المواد الغذائية** : تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول حيث نلاحظ أن قيم الصادرات من المواد الغذائية منخفضة عامة، فالملاحظ أن قيمة الصادرات من المواد الغذائية كانت في سنة 2012 تبلغ :314 مليون دولار امريكي وارتفعت حيث بلغت سنة 2013 ما قيمته 420 مليون دولار أمريكي وتراجعت خلال السنوات الاخيرة حيث وصلت الى قيمة بلغت :373 مليون دولار سنة 2018 بنسبة 0,91 % غير أن نسبتها تبقى قليلة وغير كافية خاصة في الوقت الذي تعول فيه الجزائر على تنمية الصادرات خارج المحروقات .

❖ **المواد الأولية** :تحتل المرتبة الثالثة في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول حيث نلاحظ أن قيم الصادرات من المواد الأولية منخفضة عامة وتتناقص خلال الفترة ، وهذا بسبب عدم دعم الدولة لتصدير المواد الأولية فالملاحظ أن قيمة الصادرات من المواد الأولية كانت في سنة 2012 تبلغ :167مليون دولار أمريكي وتناقصت لتصل سنة 2018 إلى 92 مليون دولار أمريكي ،ورغم كل ذلك يبقى ذلك ايجابيا إذ أن استغلال هذه المواد في الصناعة المحلية أفضل بكثير من تصديرها على حالتها الطبيعية .

❖ **التجهيزات الصناعية** : شهدت هذه المواد ارتفاعا خلال الفترة في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول حيث نلاحظ أن قيم الصادرات من التجهيزات

الصناعية كانت منخفضة عامة وتزايدت خلال الفترة ، وهذا بسبب دعم الدولة لتصدير التجهيزات الصناعية فالملاحظ أن قيمة الصادرات من هذه المواد كانت في سنة 2012 تبلغ :30 مليون دولار أمريكي وتضاعفت لتصل سنة 2018 إلى 90 مليون دولار أمريكي ،و ذلك مؤشر جيد لدعم القطاع الصناعي المحلي رغم ان النسبة في المساهمة في الصادرات تبقى غير كافية حيث بلغت في سنة 2018 نسبة قدرها :0,22 % من إجمالي الصادرات.

- **باقي المواد (تجهيزات فلاحية ، سلع استهلاكية)** : تحتل المراتب الأخيرة في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول حيث نلاحظ أن قيم الصادرات من هذه المواد منخفضة عامة ومتذبذبة خلال الفترة ، و الملاحظ أن قيمة الصادرات من المواد والسلع الاستهلاكية كانت في سنة 2012 تبلغ : 18مليون دولار أمريكي وبلغت سنة 2018 إلى33 مليون دولار أمريكي ،ورغم كل ذلك يبقى ذلك غير كاف للنهوض بالاقتصاد والخروج من التبعية للمحروقات .

من خلال معطيات الجدول يمكن وضع الشكل التالي لتوضيح ما سبق ذكره.

الشكل رقم:(08) تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات:

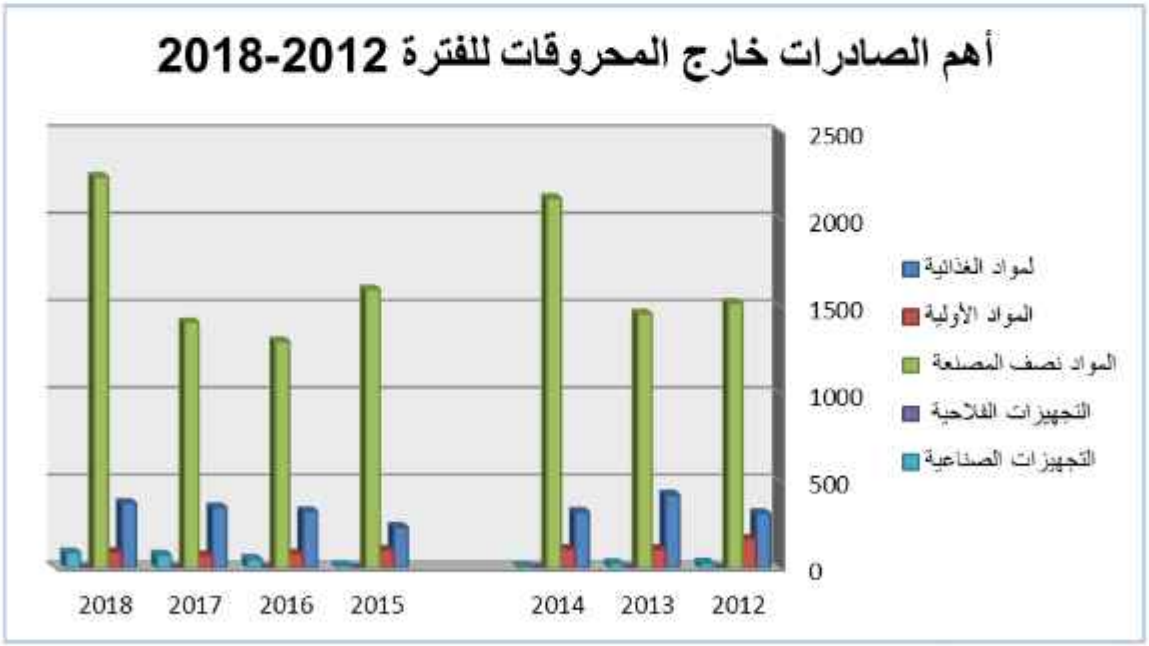

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07)

مما سبق فالملاحظ أن قيمة الصادرات من المواد خارج المحروقات خلال فترة الدراسة تبقى ضعيفة جدا اذا ما قورنت مع الصادرات من المحروقات وهذا ما يبينة الشكل أدناه:

الشكل رقم:(09) هيكل التركيب النسبي للصادرات الجزائرية خلال الفترة :2012-2018

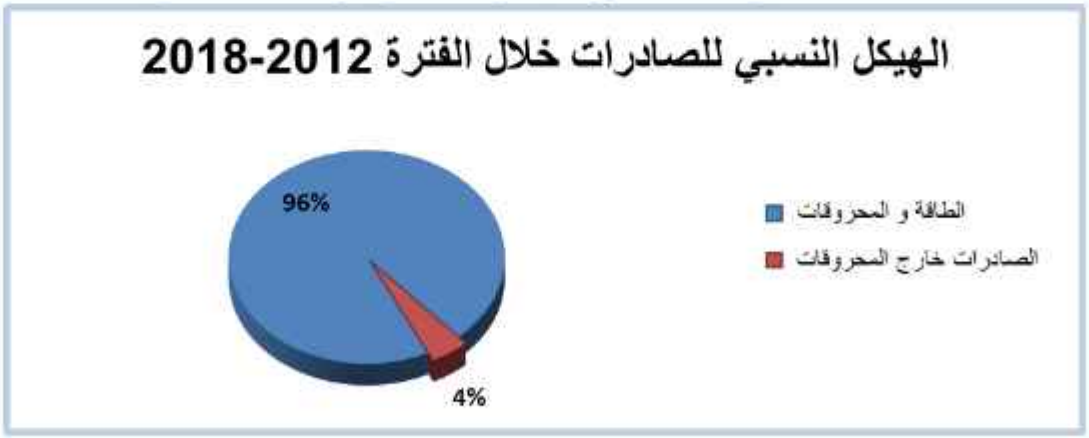

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07)

المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي للصادرات:

كما رأينا مع الواردات فإن صادرات الجزائر أيضا تكون لها وجهات جغرافية حسب الشركاء الاقتصاديين ونحو المجموعات الاقتصادية العالمية والجدول أدناه يبين ذلك بنوع من التفصيل لأهم المجموعات الدولية التي توزع نحوها الصادرات الجزائرية.

جدول رقم (08) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة من 2012 الى 2018:

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / المناطق الاقتصادية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوربي	39797	41277	40378	22976	16739	20291	23654
آسيا(دون الدول العربية)	4683	4697	5060	2409	2331	3321	5351
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية)	20029	12210	10344	5288	6251	6496	6950
أمريكا الجنوبية	4228	3211	3183	1683	1678	2473	2660
باقي الدول الأوربية	36	52	98	37	80	63	40
دول المحيط	-		-	71			
الدول العربية (دون المغرب العربي)	958	797	648	572	385	749	712
دول المغرب العربي	2073	2639	3065	1550	1368	1268	1669
باقي الدول الإفريقية	62	91	110	82	52	102	132
المجموع	71866	64974	62886	34668	28883	34763	41168

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية http://www.douane.gov.dz/ 2019 /05/14 , 15:34.

بتحليل الجدول أعلاه يمكننا ترتيب زبائن الجزائر حسب حجم الصادرات كما يلي:

- **الاتحاد الأوربي:** نلاحظ من خلال الجدول رقم(08) أن الاتحاد الأوربي يشكل المورد الأكبر للجزائر وهذا يرجع الى الاتفاقية المبرمة بينه وبين الجزائر حيث بلغت قيمة الواردات من الاتحاد الأوربي سنة 2012 ما قيمته 26333 مليون دولار أمريكي وارتفعت في السنتين المواليتين لتبلغ سنة 2014 أعلى قيمة لها ب 29684 مليون دولار أمريكي والمعروف أن هذه الفترة تميزت بارتفاع في سعر البترول مما سمح بتغطية هذه القيمة الكبيرة للواردات، أما سنة 2015 فقد شهدت تراجعا في قيمة الواردات من الاتحاد الاوربي حيث بلغت قيمتها :19011 مليون دولار أمريكي وارتفعت سنة 2016 أين وصلت الى قيمة : 22179 مليون دولار أمريكي وبعد اتخاذ الحكومة الجزائرية للتدابير والسياسة التجارية المتمثلة في منع استيراد بعض السلع وكذا فرض نظام الحصص على واردات المركبات التي كان الاتحاد الأوربي المورد الأول لها ،وفرض رخص الاستيراد على سلع استهلاكية كان مصدرها الاتحاد الأوربي ،فقد تراجعت قيمة الواردات من الاتحاد الاوربي خلال السنتين الاخيرتين فقد وصلت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سنة 2018 الى 21099 مليون دولار أمريكي بنسبة قدرت ب 45,67% بعد أن كانت تمثل 44,07% من إجمالي الواردات سنة 2017.
- **آسيا(دون الدول العربية)** :شهدت واردات الجزائر من الدول الأسيوية دون الدول العربية تزايدا فاق كل التوقعات وأصبحت هذه الدول وعلى رأسها الصين تشكل شريكا اقتصاديا للجزائر باعتبارها موردا لمختلف السلع فقد بلغت واردات الجزائر من هذه الدول سنة 2012 ما قيمته 9538 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى الأسعار التنافسية لهذه السلع من جهة وبداية فتح الاعتماد وبنوك التوطين التي كانت تشكل عائقا أمام المستوردين ،وقد تزايدت واردات الجزائر لتصل سنة 2018 إلى 11557 مليون دولار أمريكي بنسبة 25,2 % من الواردات خلال نفس السنة .
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(دون الدول الأوروبية):** عرفت واردات الجزائر من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون الدول العربية تزايدا في الفترة من 2012 إلى 2014 حيث وصلت إلى ما قيمته 8436 مليون دولار أمريكي لتشهد انخفاضا سنة 2015 أين بلغت 5612 مليون دولار أمريكي ،وقد وصلت سنة 2018 الى 5837 مليون دولار أمريكي .

- **أمريكا الجنوبية:** واردات الجزائر من أمريكا الجنوبية أخذت قيم مختلفة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2015 بقيمة بلغت 2051 مليون دولار أمريكي وشهدت تزايدا خلال باقي الفترة أين وصلت الى قيمة 3546 مليون دولار أمريكي سنة 2018 .
- **الدول العربية(دون المغرب العربي) :**عرفت واردات الجزائر من الدول العربية (دون دول المغرب العربي) تزايدا حيث أخذت قيم مختلفة بلغت سنة 2012 ما قيمته 1555 مليون دولار أمريكي ،وشهدت أدنى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 1428 مليون دولار أمريكي وشهدت تزايدا خلال باقي الفترة أين وصلت الى قيمة 1904 مليون دولار أمريكي سنة 2018 أي بنسبة 4,12 % وهذه النسبة تبقى ضعيفة جدا مقارنة بباقي الدول .
- **باقي الدول الاوروبية:**شهدت واردات الجزائر من بقية الدول الأوروبية انخفاضا في قيمها خلال الفترة من 2012 الى 2016 ،وشهدت تزايدا خلال سنتي 2017 و2018 اين وصلت قيمتها خلال سنة 2018 الى 1542 مليون دولار أمريكي بنسبة: 3.34 % فقط.
- **دول المغرب العربي:** عرفت واردات الجزائر من دول المغرب العربي تزايدا في بداية الفترة حيث أخذت قيم مختلفة بلغت سنة 2012 ما قيمته 807 مليون دولار أمريكي ،وشهدت أدنى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 492 مليون دولار أمريكي وشهدت تباينا خلال باقي الفترة أين وصلت الى قيمة 546 مليون دولار أمريكي سنة 2018 أي بنسبة 1,18 % وهذه النسبة تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالدول الأخرى ولا تخدم مساعي الجزائر في تفعيل اتفاقية اتحاد المغرب العربي .
- **باقي الدول الإفريقية :** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات الجزائر الى هذه الدول عرفت تباينا خلال الفترة وتزداد بنسب ضئيلة ،حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2016 حيث وصلت الى:52 مليون دولار أمريكي وأعلى قيمة بلغت : 132 مليون دولار أمريكي لكن نسبة المساهمة في حجم الصادرات لهذه البلدان تبقى شبه معدومة أي نسبة 0.29%. رغم وجود اتفاقيات شراكة مع بعض هذه الدول تحت لواء الاتحاد الإفريقي .

شكل رقم :(10)التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر للفترة من 2012 الى 2018 حسب المجموعات الاقتصادية:

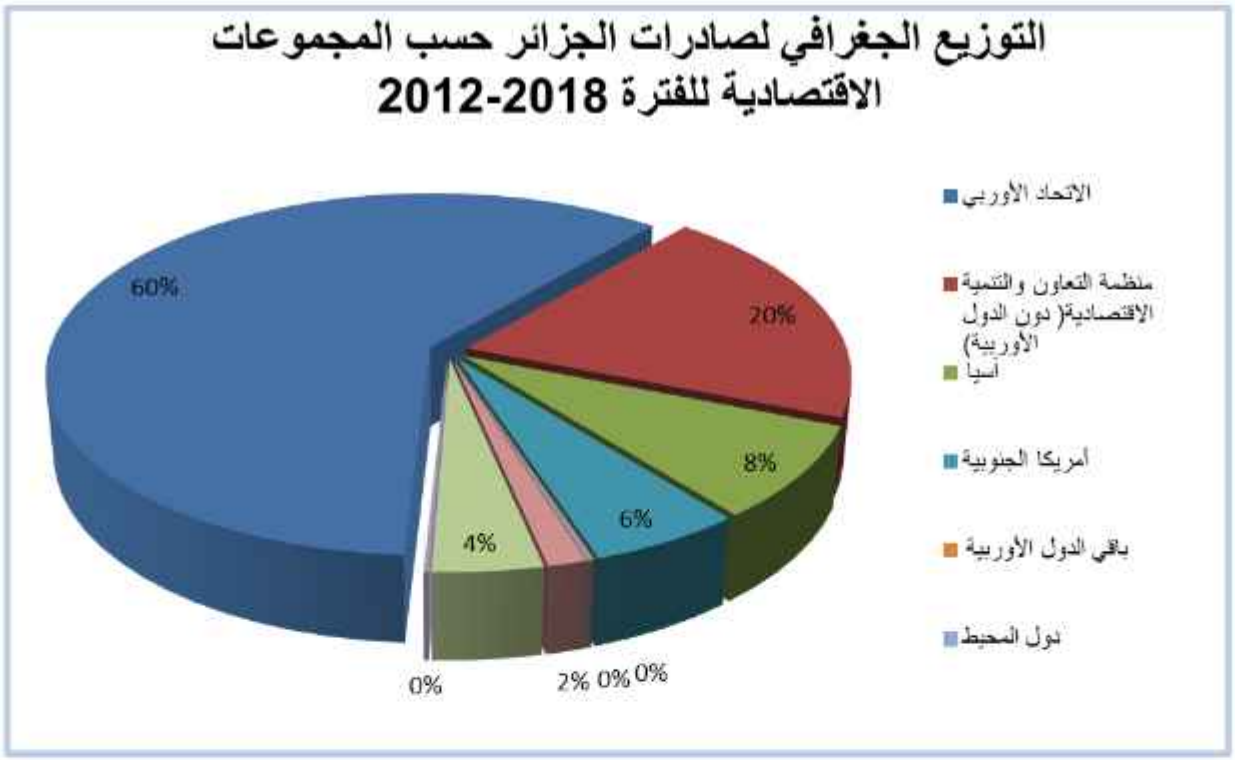

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(08)

وفي الأخير نستنتج أن الاتحاد الأوربي يبقى الشريك الأول للجزائر في مجال التجارة الخارجية بسيطرته على نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية حيث يبلغ متوسط نسبة الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2012 إلى 2018، نسبة 60% وقد تجاوزت هذه النسبة في أغلب السنوات نسبة 50% من إجمالي الصادرات و تليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(دون الدول الأوربية)بنسبة 20%، وبعدها دول أسيا كشريك ثالث للجزائر بنسبة متوسطة بلغت 8 % ، ثم تليها باقي الدول بنسب ضئيلة.

المطلب الثالث :أهم زبائن الجزائر في سنة 2017:

يظهر لنا الجدول الموالي، أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال التصدير خلال سنة 2017 إذ يمكن من خلال هذا الجدول معرفة مدى ارتباط الجزائر بالأسواق الخارجية ومعرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف إنتاجها من المحروقات وباقي المنتجات التي هي بحاجة إلى تصديرها لجلب دخل بالعملة الصعبة.

ويكون الجدول كالآتي:

جدول رقم (09) أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2017.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الترتيب	البلد	القيمة	الهيكل	التطور%

01	ايطاليا	5548	15,96	6,39
02	فرنسا	4492	12,92	31,04
03	اسبانيا	4142	11,91	6,64
04	والمتحدة الأمريكية	3394	9,76	-12,32
05	البرازيل	2082	5,99	28.68
06	تركيا	1960	5,64	45,62
07	هولندا	1849	5,32	25,53
08	بريطانيا	1611	4,63	51,55
09	البرتغال	917	2,64	7,88
10	بلجيكا	892	2,57	-9,72
11	الهند	860	2,47	79,17
12	تونس	751	2,16	24,34
13	الصين	695	2,00	-
14	ج كوريا	692	1,99	194,47
15	كندا	665	1,91	-48,92
	المجموع الفرعي	30550	87,88	
	المجموع	34763	100	

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية http://www.algex. تاريخ التصفح :13- 05-2019، 11:52.

من خلال الجدول رقم : (08) يتبين لنا أن إيطاليا هي الزبون الأول للجزائر وقد بلغت قيمة صادرات الجزائر نحوها سنة 2017 ما قيمته :5548 مليون دولار أمريكي وتليها فرنسا بقيمة بلغت :4492 مليون دولار أمريكي، وتأتي بعدها كل من (اسبانيا ،الولايات المتحدة الامريكية ،البرازيل ،تركيا ،هولندا) التي صدرت لها الجزائر ما قيمته على التوالي :(4142، 3394، 2082، 1960، 1849) مليون دولار أمريكي ،أما المراتب الاخيرة فنجد كلا من :(الصين ،جمهورية كوريا ،كندا) حيث صدرت لها الجزائر ما قيمته على التوالي :(695، 692، 665) مليون دولار أمريكي .ويمكننا توضيح ما سبق في الشكل التالي :

الشكل رقم (11) أهم زبائن الجزائر لسنة 2017.

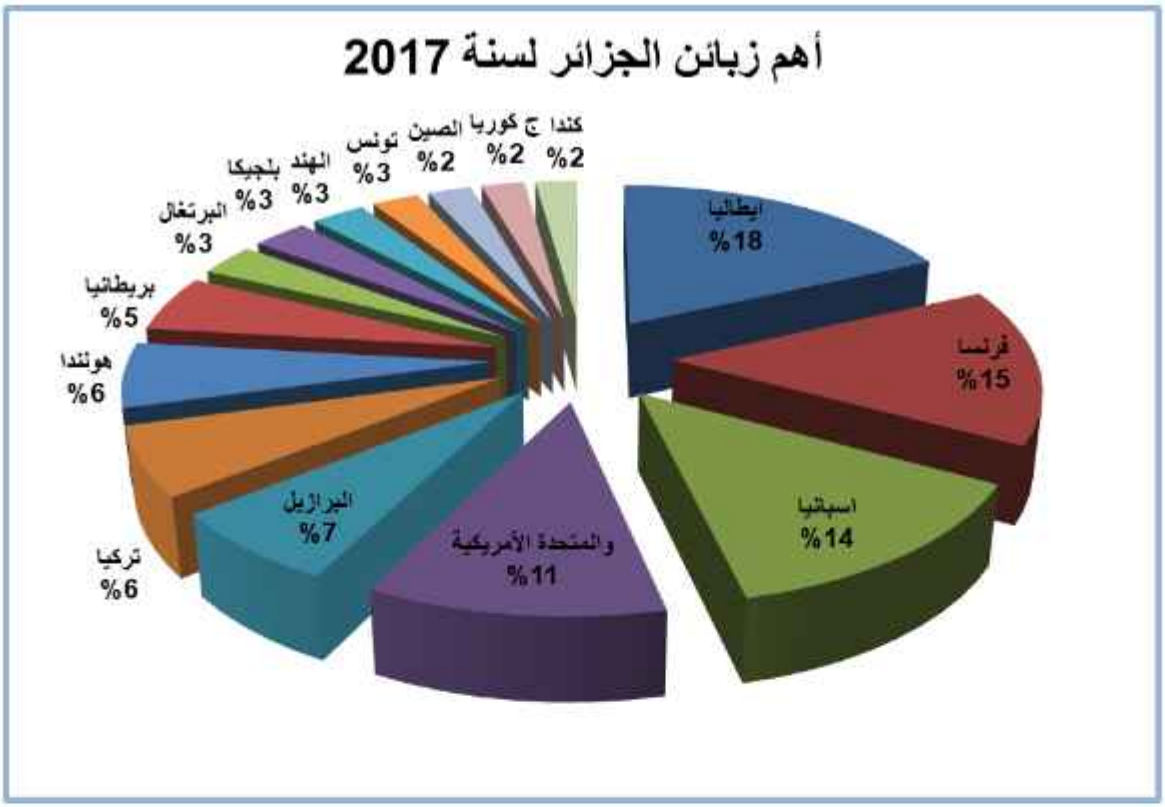

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (09).

المبحث الثالث :تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري وأثره على النمو

إن الهدف المرجو من هذه الدراسة في هذا المبحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري في الفترة من 2012 الى 2018 ، وتتبع تطور كل من الواردات والصادرات و بيان نسبة الفائض أو العجز وأثر ذلك على للناتج الداخلي الخام و معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

المطلب الأول :تحليل الواردات والصادرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام

في هذا المطلب سنحاول القيام بتحليل تطور الواردات والصادرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام .حيث أن نصيب الواردات من الناتج الداخلي الخام، يعني مدى مساهمة الواردات في الطلب المحلي، فالاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بالأسواق الخارجية

عن طريق عملية الاستيراد وهذا لسد احتياجاته من مختلف السلع كما أن العلاقة التي تربط الصادرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام تبرز من خلال مؤشر القدرة على التصدير أي نصيب الصادرات من الناتج الداخلي الخام وما مدى قدرة الصناعات التصديرية على المنافسة في الاسواق الخارجية ،والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم:(10) تطور كل من الواردات والصادرات والناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2012 الى 2018.

الوحدة :مليون دينار جزائري

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	الواردات	الصادرات	نسبة الواردات الى PIB	نسبة الصادرات الى PIB
2012	17485839,5	5979809,5	4622074,7	34,20	26,43
2013	18451585,9	5061121,5	5528756,9	27,43	29,96
2014	14490179	5500515,7	5206330,2	37,96	35,93
2015	13812764	6104032,9	3872626,5	44,19	28,04
2016	14465462	6139437	3655739,6	42,44	25,27
2017	18594112	6229308,1	4209544	33,50	22,64
2018	18817659	5387700,2	4805712,3	28,63	25,54

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع: http://www.ons.dzتاريخ التصفح :16-05-2019 01:05.

ولتسهيل عملية تحليل الجدول رقم: (10)يمكن تحويل معطياته الى الشكل أدناه:

الشكل رقم:(12) تطور الناتج الداخلي الخام نسبة الى كل من الصادرات والواردات خلال الفترة :2012-2018

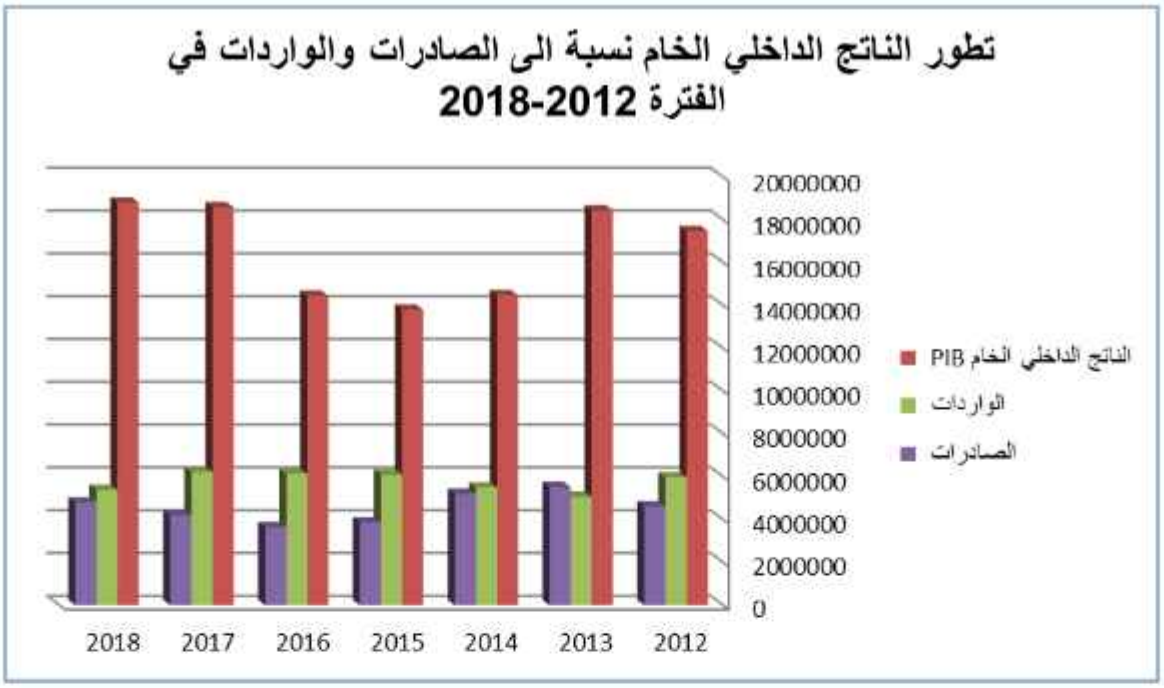

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (10).

من خلال الشكل (12) والجدول (10) يتضح لنا أن الناتج الداخلي الخام قد عرف تفاوتا في القيم خلال فترة من 2012 الى 2018 حيث بلغ قيمة: 17485839,5 سنة 2012 وارتفع ليبلغ قيمة 18451585,9 مليون دينار جزائري سنة 2013 ،غير أنه في سنة 2014 انخفض ليصل الى:14490179 مليون دينار جزائري وواصل الانخفاض سنة 2015 ليبلغ قيمة:13812764 مليون دينار جزائري ، وهذا بسبب تراجع قيمة الصادرات من المحروقات بسبب انخفاض سعر البترول ، غير انه وبداية من سنة 2015 بدأ الناتج الداخلي الخام في الارتفاع حتى 2018 أين وصل الى قيمة :18817659 مليون دينار جزائري .

أما فيما يخص نسبة الواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام فقد عرفت تذبذبا خلال الفترة أين بلغت أعلى نسبة لها سنة 2015 ب 44,19 % وأدنى قيمة وصلت لها كانت سنة 2018 ب 28,63%

أما فيما يخص نسبة الصادرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام فقد عرفت تذبذبا هي الأخرى خلال الفترة لكن بنسبة أقل أين بلغت أعلى نسبة لها سنة 2014 ب 35,93 % وأدنى قيمة وصلت لها كانت سنة 2017 ب 22,64%. وهذا بسبب انخفاض اسعار البترول في هذه الفترة مما يجعل التأثير واضحا على الصادرات وتقل نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام (PIB) ، نجد أن أهمية الصادرات للناتج الداخلي الخام يرجع للمكانة المميزة التي تحتلها صادرات المحروقات التي يتم الطلب عليها من قبل الدول الصناعية، وبهذا أصبحت البلد تابعة للسوق الخارجية في تزويده بالسلع الاستهلاكية والإنتاجية التي هي بحاجة إليها.

في حين يمكننا تفسير ارتفاع نسبة الواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بتفسيرات عدة من بينها عدم مرونة العرض المحلي خاصة فيما يخص الحاجات الغذائية والسلع التحويلية، وتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية. ووضع الحكومة الإجراءات الخاصة بالاستيراد وفرضت تراخيص على كل المواد المستوردة، بينما منعت بعض المواد الغذائية والصناعية، بهدف مواجهة الانخفاض الكبير في عائدات المحروقات.

ومنذ سنة 2014 والانخفاض الكبير في أسعار النفط، المصدر الوحيد للعملة الصعبة، بلغت العائدات 28 مليار دولار فقط في 2016، مما دفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات لتقليص الواردات.

المطلب الثاني :تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري ومعدل النمو للفترة 2012-2018:

لقد مرت الجزائر خلال الفترة من 2012 الى 2018 بعدت تغيرات وتحديات فرضتها الأوضاع الاقتصادية ،خاصة فيما تعلق بانخفاض في أسعار البترول وتراجع قيمة صادرتها والتي أثرت على رصيد ميزانها التجاري ،ومنه سنحاول القيام بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة ومقارنتها بالمعدل النمو الاقتصادي لمعرفة مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة .

ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي :

جدول رقم (11) رصيد الميزان التجاري ومعدل النمو للفترة (2012 -2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الميزان التجاري	21490	9946	4306	-13714	-17844	-11194	-5 029
معدل النمو %	4,7	4,9	3,1	3,7	4,3	1,4	2,3
معدل تغطية الواردات بالصادرات (%)	143	118	107	67	64	76	89

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/
تاريخ التصفح :16-05- 2019 12:17.

ويمكن ترجمة رصيد الميزان التجاري للفترة في الشكل التالي:

شكل رقم: (13) تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2012-2018)

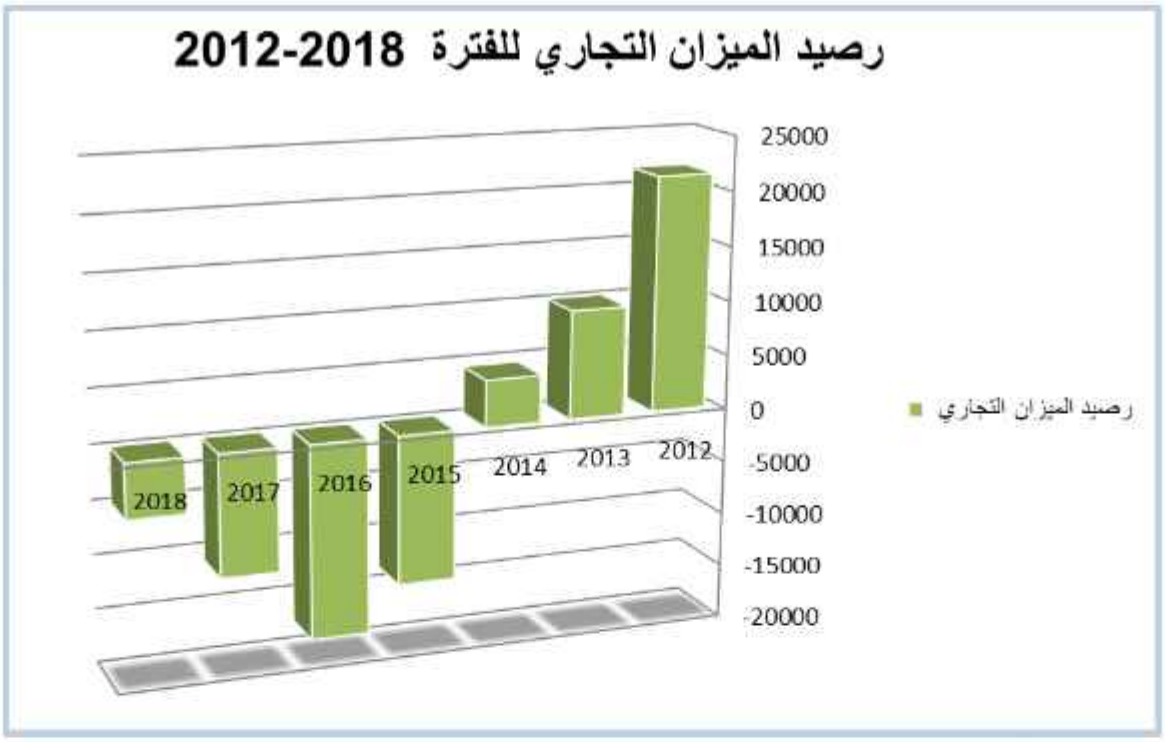

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (10)

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين، يتبين لنا أن الميزان التجاري الجزائري سجل في بداية الفترة فائضا بقيم متناقصة حيث أخذ أكبر قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2012 بقيمة: 21490 م مليون دولار، من حيث تغطية الواردات بالصادرات فإن النتائج المحصلة تشير إلى نسبة 143% سنة 2012 ،وبدأ فائض الميزان التجاري في الانخفاض ليبلغ أدنى قيمة له عام 2014 بقيمة 4306 مليون دولار أمريكي وما يفسر هذا الانخفاض من خلال الشكل هو انخفاض الصادرات وهذا يرجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام حيث أدى انخفاض الطلب على البترول الى انخفاض أسعاره ثم دخل الميزان التجاري في فترة العجز حيث بلغت أعلى قيمة للعجز 17844- مليون دولار أمريكي سنة 2016 ،مما أدى باتخاذ الدولة لإجراءات تقليص الواردات والحد من فاتورة الاستيراد وتشير النتائج العامة التي تحققت من حيث انجازات التجارة الخارجية في الجزائر سنة 2017 عجزا في الميزان التجاري بقيمة 11194 مليون دولار أمريكي، يفسر انخفاض كبير جدا للصادرات بـ 15.78% مقارنة بالواردات التي سجلت انخفاض طفيف بنسبة 2.4.% من حيث تغطية الواردات بالصادرات فإن النتائج المحصلة تشير إلى نسبة 76% سنة 2017 عكس ما نسبته 64% سجلت سنة 2016.

قدر العجز التجاري للجزائر ب 5029 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2018 متراجعا بالنسبة لسنة 2017 بانخفاض قيمته 674 مليون دولار ما يمثل تراجع بنسبة 62 %، ومازالت المحروقات تمثل أكثر 93 بالمائة من الصادرات الجزائرية، حيث سجلت زيادة بنسبة 11 بالمائة في نفس الفترة. في حين ارتفعت الواردات خارج المحروقات بنسبة تتراوح في حدود 2% الى 6%خلال هذه الفترة.

فيما يخص معدل النمو خلال هذه الفترة ومن خلال الجدول رقم (10) يمكن تمثيله في الشكل أدناه:

شكل رقم:(14) معدل نمو الاقتصاد الجزائري (الناتج الداخلي الخام) خلال الفترة 2012-2018

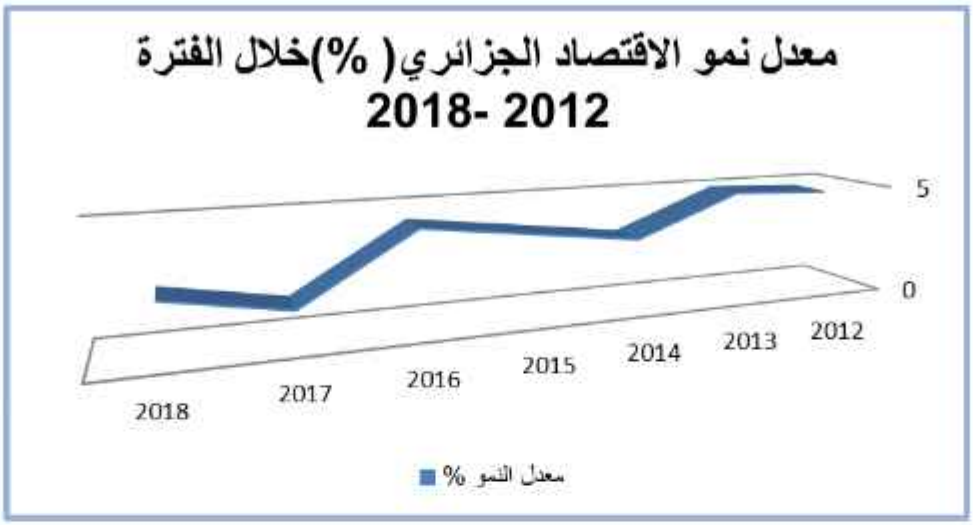

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (10)

من خلال التمعن في الشكل رقم:(11) يمكن تتبع تطور النمو الاقتصادي الجزائري (الناتج الداخلي الخام PIB) خلال الفترة من سنة 2012 الى2018 حيث كان بنسب مختلفة كانت أعلى نسبة سنة 2013 ب 4,9 % وشهد انخفاضا سنة 2014 حيث بلغ 3,1 % بسبب تراجع مداخيل البترول وشهد تحسنا ليصل سنة 2016 الى نسبة 4,3 % وشهد أدنى قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2017 حيث بلغت نسبة نموه 1,5 %.حيث يلاحظ أن النمو الاقتصادي يبقى يسير بوتيرة منخفضة خاصة في السنوات الأخيرة التي تراجعت فيها مداخيل الجزائر بسب إنخفاض قيمة الصادرات وإرتفاع الواردات ،كما أن مخلفات التجارة الخارجية كالتضخم الذي يتأثر بعملية الاستيراد يؤثر على النمو الاقتصادي.

وعدم تكافؤ المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية مثل الجزائر في الأسواق العالمية مما يرجح كفة السلع المستوردة بدلا من منتجاتها، وبالتالي تؤدي التجارة الخارجية إلى أثار ايجابية للدول المتقدمة أكثر مما تخدم الدول النامية، والعلاقات الاقتصادية المرافقة للتجارة الخارجية هي في صالح الدول المتقدمة أساسا وعلى حساب الدول النامية وهو ما ينجر عنه إعاقة عمل هذه الدول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي فيها ومن أبرز ممارسات الدول المتقدمة من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات احتكارها للتكنولوجيا التي هي أساس التطور والنمو ،فالتكنولوجيا غالبا ما تنقل الى الدول النامية جاهزة ولا يتم تطويرها داخلها ،إضافة إلى تكلفتها المرتفعة المفروضة من مصدريها .

خلاصة:

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع و الخدمات من و إلى الدولة و ما تخلفه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، وما وصلت إليه الدول المتقدمة من رفاهية وفي فترات

وجيزة لم يكن صدفة، بل كان نتاجا لتراكم مجموعة من العوامل والجهود و زيادة الصادرات هي محرك للنمو ،إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا بعد معرفة وتحديد حالته التي تكون إما فائضا أو عجزا.

وبعد تحليلنا لكل من الواردات والصادرات الجزائرية خلال فترة 2012- 2018 وجدنا أن الواردات الجزائرية لها علاقة وطيدة بالخارج عن طريق الاعتماد على استيراد كل المستلزمات والحاجيات ،الغذاء ،تجهيزات الإنتاج التي تبقى عاجزة عن توفيرها و تلبيتها وتغطيتها على المستوى المحلي، وقد غطت صادرات الجزائر في بداية الفترة جميع الواردات غير أن تراجع أسعار البترول في السنوات الأخيرة أدى الى عجز الميزان التجاري.

وتبقى الجزائر تعمل على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات الاستثمارات بعلاقات تشابكيه تبادلية، فالاستثمار هو مصدر التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتوج وتحسين جودته و ربطه بالأسواق الخارجية، في حين تسمح بجلب و بزيادة رأس المال الذي يشجع على الإنتاج ويعمل على إنشاء صناعات متطورة للنهوض بالاقتصاد الجزائري .

خـــــــــــــــاتمة

خـــــــــــــــــــــــــــــاتمة

تعددت النظريات و الاتجاهات المفسرة لقيام التجارة الخارجية و انقسمت هذه النظريات الى عدة مدارس,حيث اقتصرت النظرية الكلاسيكية في تحليلها لظاهرة التبادل الدولي في ان الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية وأكدا " ادم سميث" في هذه النظرية أن كل دولة لها القدرة على إنتاج السلع التي تمتلك ميزتها النسبية ,ثم جاءت النظرية النيوكلاسكية لتعميق و تكملة التحليل الكلاسيكي , يبحث دافيد ريكاردو حول أسباب اختلاف النفقات النسبية و التي تتمثل في تفاوت الدول في مدى

وفرتها على عناصر الإنتاج المختلفة إلى واقع يختلف عن ذلك الذي توصلت إليه هذه النظريات، حيث نجد أن جانبا كبيرا من التجارة الخارجية يقوم بين الدول المتقدمة.

وقد برز دور و أهمية التجارة الخارجية بصفة كبيرة للدول، فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من موارد من الدول الأخرى، فإما أن تكون الدولة مصدرة أو مستوردة للسلع والخدمات، فمن هنا تكون للدولة واردات وصادرات ، تستوجب التزامات وحقوقا لكل دولة اتجاه الأخرى، ويتم التعبير عنها بالحقوق النقدية ولمدة زمنية معينة . حيث يتم التعبير عنها في الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية التي تعتمد عليه الدول في معرفة وضعيتها الاقتصادية.

فكل دولة تسعى الى المحافظة على تحقيق الفائض في ميزانها التجاري أو على الأقل ضمان توازنه الذي يعتبر كمؤشر ودليل للقوة والرفاهية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية للدولة يستوجب وجود تجارة خارجية قوية وفعالة .

ومن هنا تعمل الدولة على وضع استراتيجية مثلى لتحقيق التنمية لاقتصادها ،مثل استراتيجية إحلال الواردات التي تتبعتها الدول من أجل تصنيعها لبعض المواد التي باستطاعتها تصنيعها، كما جاءت استراتيجية تنمية الصادرات التي تهدف لتنويع المواد و السلع المصدرة .وتختلف كل دولة في كيفية إتباع هذه الاستراتيجيات حسب ما تمتلكه من بنية تحتية وموارد.

والجزائر من بين الدول النامية التي تبنت استراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما استغلت كل الظروف من أجل إنجاحها حيث وضعت تحفيزات وامتيازات ومنحت الدعم للمصدرين، وكذلك سعت الجزائر خلال الفترة الأخيرة من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، من بينها مسارها في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وسير تنفيذ اتفاقية

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي . كما لا ننسى تأثرها بالصدمات و الأزمات المالية حيث أثرت الأزمة المالية العالمية عليها، ولقد قمنا بتحليل الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2012 الى 2018، وقمنا بتتبع مؤشر النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة لمعرفة مدى تأثره بفائض أو عجز الميزان التجاري .

-نتائج الدراسة:

- الفرق بين الصادرات والواردات خلال فترة معينة غالبا ما تكون سنة، هو ما يمثل رصيد الميزان التجاري للبلد.
- هناك استراتيجية تسمى تنمية الصادرات تبنتها الجزائر خلال فترة الدراسة ،والتي تعمل من أجل تنويع الصادرات ، بدلا من أن يتم تصدير أحادي لنوع واحد فقط والمتمثل في المحروقات .

-نتائج عامة:

من بين النتائج العامة نذكر ما يلي:

- رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة خلال هذه الفترة لتنمية الصادرات غير النفطية، نجد صادرات الجزائر من المحروقات في الصدارة بنسبة:94 % من إجمالي صادرات الجزائر خلال هذه الفترة.

تتميز صادرات الجزائر بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات، وبالتركيز الجغرافي في دول الاتحاد الأوربي بنسبة 59 %نتيجة التبعية الاقتصادية، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية، جغرافية واقتصادية.

شهد رصيد الميزان التجاري فائضا في بداية الفترة ،غير أنه وبعد تراجع أسعار النفط شهد عجزا في باقي فترة الدراسة ،وهذا دليل على هشاشة الاقتصاد المبني على مورد واحد للعملة الصعبة .

الفائض في الميزان التجاري لا يعبر عن طبيعة النمو الاقتصادي(من خلال الناتج المحلي الإجمالي) حتى وإن شهدت السنوات الأولى نموا اقتصاديا أحسن فلا يمكننا أن نسلم بأن التحسن راجع للفائض في الميزان التجاري، فالنمو الاقتصادي بقي متقاربا حتى في السنوات الأخيرة التي شهدت عجزا في الميزان التجاري .

التوصيات:

- ضرورة تشجيع الاستثمار وتوجيه الاهتمام نحو التصدير.

العدول والتقليل من تصدير المواد الأولية التي يمكن استغلالها وتحويلها لتنمية الصناعة محليا.

- تشجيع الصادرات الصناعية ، الفلاحية... الخ.

الاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات وخلق التنسيق بينها وبين قطاع المحروقات لبناء اقتصاد متكامل.

- العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات.
- الاستفادة من الموقع الجغرافي بما لديه من أهمية إلى طرق الملاحة الدولية، بما يخلق ويوفرويعطي الميزة التنافسية.
- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول العربية نظرا لما له من أهمية في توسيع أسواق المنتجات الجزائرية سواء كان على المستوى المغاربي أو العربي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى مواجهة المنافسة الخارجية بالاستفادة من الإعفاءات الجمركية بين الدول العربية في نطاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة التبادل التجاري مع هذه الدول.
- ضرورة تقديم الدعم الفني للمصدرين على نحو تتوفر فيه جميع الخدمات المساندة لقطاع التصدير بما فيها الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات على الأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة والمختصة في التصدير، الأمر الذي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية .

-الآفاق:

إن موضوع التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي موضوع واسع ومتشعب ،و مرتبط بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حاولنا الإلمام به فدائما تبقى هناك جوانب لا يمكننا الإلمام بها، وتبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة وتتمثل فيما يلي:

- ✓ دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر.
- ✓ دور وأثر الصادرات خارج المحروقات على تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري.

قـــائمـــــة المـــراجـــع

المراجع بالغة العربية

الكتب:

1. بديع جميل قدو، **التسويق الدولي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،2009.
2. توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، دار النهضة العربية، القاهرة،1997.
3. ثامر البكري، **التسويق(أسس و مفاهيم معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2006.
4. جمال جويدان الجمل ،**التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،الأردن،2006.
5. حسام علي داود، وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2002
6. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة
7. حمشة عبد الحميد ،**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة خيضر ،بسكرة 2013/2012.
8. رعد حسن الصرن ،**أساسيات التجارة الخارجية** ،دار الرضا للنشر،ج1،بدون بلد للنشر،2000.
9. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر،1999.
10. السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاد التجارة الخارجية**، دار الرؤية،القاهرة،2009.
11. صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2013.

12. عبد الرحمان يسري، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعية ،الإسكندرية، 2005.
13. عبد المطلب عبد الحميد ،**النظريات الإقتصادي**،دار الجامعية،الإسكندرية،2000.
14. علي عبد الفتاح أبو شرار ،**الإقتصاد الدولي**،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2007.
15. غول فرحات، **التسويق الدولي(مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية)**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ،2008.
16. فريد النجار ، **تسويق الصادرات العربية(آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)**، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة،2008 .
17. فليح حسن خلف، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2004
18. كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، الدار الفرعية للنشر والتوزيع، بيروت،لبنان،1983.
19. لسان العرب، المجلد01 ، مختار الصحاح
20. محمد إبراهيم عبيدات وآخرون، **الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1989.
21. محمد أحمد السريتي: **النظرية الإقتصادية المتقدمة: الجزئية والكلية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2011.
22. محمد احمد السريتي، التجارة **الخارجية، الدار الجامعية**، الإسكندرية
23. محمد جاسم، **التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع**، عمان ،2006.
24. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
25. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2001.
26. محمد عبد العزيز عجمية : **التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية،الإسكندرية،1999.

27. محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المعرفة، القاهرة ، 1999.
28. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
29. هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة،2004 .
30. وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الإقتصادية**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2002.
31. يوسف مسعداوي، دراسات **في التجارة الدولية**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر. رشاد العصار، عليان شريف، حسام داود، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

المذكرات والأطروحات

1) أسماء جغيور ، **الدور المستندي في تمويل التجارة الخارجية** ،مذكرة لنيل شهادة ماستر، إقتصاد دولي ،جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة ، 2012/2011.
2) بن يوسف حسينة ، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر** (2000-2012) ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة العمليات التجارية ،جامعة الجزائر 03، 2012.
3) بناني فتيحة، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** "- دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
4) بوطمين سامية، **إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
5) جيمس جوارتني، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999 .
6) خنطيط خديجة، **أثر الخوصصة على التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحليل قطاعي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2011.
7) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر،1999.

8) فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2009.

فيروز سلطاني ،**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات الإقليمية والدولية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2013/2012

9) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **التّجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، جسر التنمية – سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، مارس2009، العدد 31.

10) نورة بوكنوة ، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03 ،2012/2011.

11) وصاف سعيدي، **التجارة الالكترونية كأدات لتنشيط الصادرات**،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ،22 افريل 2011.

12) عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية** ، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية – تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية جامعة فرحات عباس، سطيف.

13) نعيمة زيرمي ،**التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**،مذكرة ماحستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، حامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر،2010_2011

14) مسغوني منى، **علاقة سياسات الواردات بالنمو الداخلي في الفترة الممتدة بين-2001 1970**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة،2005.

1. المجلات

1- زوزي محمد، **إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08 ، 2010 .

2- سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، العددان 21-24، شتاء – ربيع 2013 .

3- محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 42، ديسمبر 2003

4- قدي عبد الحميد، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات**، مجلة العلوم

5- **وصاف** سعيدي، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01 ،2002.

المواقع الالكترونية:

1-الموقع: http://www.mincommerce.gov.dz، تاريخ الزيارة :25/05/ 2019، 12:08 ، **نشرية وزارة التجارة**، العدد التاسع، 2017.

2- الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz

3- الموقع: http://www.douane.gov.dz/

4- الموقع: http://www.ons.dz/

5- الموقع: http mawdo3.com //.